



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير

رقم الترتيب:

رقم التسلسل:

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

تخصص: محاسبة

تحت عنوان:

دور أدوات التشخيص المالي في تقييم وتحليل الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة مطاحن سوف للدقيق -

تحت إشراف :

أ.د زلاسي رياض

من إعداد الطلبة:

نوران مأمون

كريمة مرغني

رونق جديدي

عماد الدين طبشي

أمام لجنة المناقشة:

الصفة	جامعة الأستاذ	رتبة الأستاذ	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة الوادي	أستاذ محاضر قسم	أ.د. فاتح سردوك
مناقشا	جامعة الوادي	أستاذ مساعد قسم	أ.د. حميداتو صالح
مؤطر	جامعة الوادي	أستاذ محاضر قسم	أ.د. زلاسي رياض

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر و عرفان

الشكر والحمد لله سيّاح النعم الذي قدرنا في مواصلة دراستنا وإكمال جهدنا المتواضع، الذي هو ثمرة لجهود بذلت لمساعدتنا في إتمامها، لذا نجد أنفسنا ملتزمين لتقديم عرفان الجميل لكل من ساهم في إبداء أو تقديم أي رأي أو مشورة ولكل من أحيوا قلوبنا بنور علمهم.

اعترافاً بالفضل وتقديراً للجميل لا يسعنا إلا أن نتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف **رياض زلاسي** لإشرافه على هذا العمل، كذلك تحية خاصة لجميع الأساتذة على دعمهم ومساندتهم على هذه المذكرة ونخص بذكر أستاذنا الفاضل الدكتور **سالمي محمد الدينوري**، كما نتوجه بأرقى عبارات الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة مذكرتنا، ولكل من ساهم في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد. وأخيراً نود أن نشكر أسرنا على ما قدموه لنا من دعم معنوي ومادي.

الملخص

تحاول هذه دراسة إبراز دور ادوات التشخيص المالي في تقييم وتحليل الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية للتعرف على نقاط القوة والضعف، وهذا باستخدام مجموعة من الأدوات والتي تستعمل في عملية التشخيص المالي، وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية المعدة على اساس الاستحقاق (الميزانية، جدول حسابات النتائج)، باستخدام مؤشرات التوازن المالي وبعض النسب المالية والتعليق عليها، ولمعرفة دور هذه الأدوات قمنا بتطبيقها على مؤسسة سوف للدقيق، من أجل تقييم وضعها المالي.

وقد توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج أهمها: أن المؤسسة في وضعية حسنة من خلال مختلف النسب التي قمنا بحسابها وذلك لمعرفة مركزها المالي الحقيقي واتخاذ القرار المناسبة لها، وأن المؤسسة حققت نتيجة موجبة دليل على انها حققت أرباح متتالية، وكذلك الاموال الدائمة للمؤسسة غطت معظم اصولها الثابتة.

الكلمات المفتاحية: ادوات التشخيص المالي، القوائم المالية، مؤشرات التوازن، النسب المالية، تقييم وتحليل الوضع المالي

SUMMARY

This study aims to highlight the role of financial diagnostic tools in assessing and analyzing the financial situation of an economic entity to identify strengths and weaknesses. This is achieved through the use of various tools employed in financial diagnosis, by analyzing financial statements prepared on an accrual basis (balance sheet, income statement), using financial balance indicators and some financial ratios with accompanying commentary. To understand the role of these tools, they were applied to a detailed assessment of the financial situation of Company souf semoul. The study concluded several key findings: the company is in a good position based on various calculated ratios to determine its true financial position and make appropriate decisions. The company has achieved positive results indicating consecutive profits, and its permanent funds have covered most of its fixed assets.

Key words: Financial diagnostic tools, financial statements, balance indicators, financial ratios, financial situation evaluation and analysis

فهرس المحتويات

	شكر و عرفان
I	المخلص
II	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
V	مقدمة
2	توطئة:
2	أولا – طرح إشكالية الدراسة
2	ثانيا: فرضيات البحث
2	ثالثا: أهداف الدراسة
3	رابعا: أهمية الدراسة
3	خامسا: المنهج المتبع
3	سادسا: ادوات الدراسة
3	سابعا: دوافع اختيار الموضوع
3	ثامنا – حدود الدراسة
4	تاسعا: الدراسات السابقة
الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والتقييم والتحليل المالي	
8	تمهيد:
9	المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي
9	المطلب الأول: مفهوم وأهمية التشخيص المالي وأنواعه
12	المطلب الثاني: أساليب وخطوات التشخيص المالي
14	المطلب الثالث: طرق ومقاييس التشخيص المالي
16	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التحليل المالي
16	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي
20	المطلب الثاني: مراحل وأدوات التحليل المالي
22	المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من التحليل المالي
26	المبحث الثالث: تقييم الوضع المالي
26	المطلب الأول: ماهية الوضع المالي
29	المطلب الثاني: خصائص وشروط التقييم الجيد للوضع المالي
31	المطلب الثالث: خطوات الوضع المالي
32	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: التحليل المالي للمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية	
34	تمهيد
35	المبحث الأول: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
35	المطلب الأول: الميزانية
41	المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات النقدية
47	المطلب الثالث: جدول تغير في رؤوس الأموال الخاصة والملاحق
49	المبحث الثاني: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.
49	المطلب الأول: استخدام مؤشر راس مال العامل الصافي الإجمالي FRNG
51	المطلب الثاني: استخدام مؤشر الاحتياج في راس مال العامل BFR
53	المطلب الثالث: استخدام مؤشر الخزينة الصافية الإجمالية TNG
55	المبحث الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

55	المطلب الأول: مفهوم وأهمية النسب المالية.
56	المطلب الثاني: نسب السيولة وهيكل التمويل (المديونية)
58	المطلب الثالث: نسب النشاط ونسب الربحية (المردودية)
61	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن سوف لدقيق	
64	المبحث الأول: تقديم مؤسسة مطاحن سوف للدقيق.
64	المطلب الأول: التعريف بمؤسسة مطاحن سوف لدقيق:
66	المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة سوف للدقيق
67	المطلب الثالث: أهداف الشركة سوف للدقيق
69	المبحث الثاني: عرض الميزانيات وجدول حساب النتائج لمؤسسة سوف لدقيق.
69	المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية المفصلة لسنوات 2019 و2020 و2021.
72	المطلب الثاني: عرض الميزانية المالية المختصرة
75	المطلب الثالث: عرض النتائج لسنوات 2019 و2020 و2021.
77	المبحث الثالث: تحليل ادوات التشخيص المالي باستخدام نسب ومؤشرات التوازن المالي لمؤسسة سوف للدقيق.
77	المطلب الأول: تحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي
82	المطلب الثاني: التحليل باستخدام النسب المالية
87	الخاتمة
92	قائمة المراجع
99	الملاحق

فهرس الجداول

38	الجدول رقم (2-1): نموذج الميزانية المقفلة يبين عرض عناصر الأصول
40	الجدول رقم (2-2): نموذج الميزانية المقفلة يبين عرض عناصر الخصوم
43	الجدول رقم (2-3): جدول الحسابات حسب الطبيعة
44	الجدول رقم (2-4): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة
65	الجدول رقم (3-1): يمثل عدد عمال المؤسسة.
66	الشكل رقم (01): مخطط يوضح موقع المؤسسة.
66	الجدول رقم (3-2): منتجات مؤسسة مطاحن شركة سوف للدقيق.
68	شكل رقم (02): مخطط يوضح الهيكل التنظيمي للشركة.
70	جدول رقم (3-3) : يوضح الميزانية المالية المفصلة لسنة 2019
71	جدول رقم (3-4) : يوضح الميزانية المالية المفصلة لسنة 2020
72	جدول رقم (3-5) : يوضح الميزانية المالية المفصلة لسنة 2021
73	جدول رقم (3-6) : عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019
74	جدول رقم (3-7) : يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020
75	جدول رقم (3-8) : يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020
77	جدول رقم (3-9) : يوضح جدول حسابات النتائج / حسب الطبيعة
79	جدول رقم (3-10) : رأس مال العامل من اعلى الميزانية لسنوات 2021-2020-2019
80	جدول رقم (3-11) : رأس مال العامل FR من أسفل الميزانية لسنوات 2021-2020-2019
81	جدول رقم (3-12) : رأس مال العامل الخاص لسنوات 2021-2020-2019
81	جدول رقم (3-13) : رأس المال العامل الإجمالي لسنوات 2021-2020-2019
82	جدول رقم (3-14) : رأس المال العامل الاجنبي لسنوات 2021-2020-2019
84	جدول رقم (3-15) : حساب نسبة السيولة لسنوات 2021 - 2020 - 2019
85	جدول رقم (3-16) : حساب نسبة المديونية لسنوات 2021 - 2020 - 2019
86	جدول رقم (3-17) : حساب نسبة النشاط لسنوات 2021 - 2020 - 2019
87	جدول رقم (3-18) : حساب نسبة المردودية لسنوات 2021 - 2020 - 2019

فهرس الأشكال

79	المنحنى البياني لنسب الاصول لسنة المالية 2019
79	المنحنى البياني لنسب الخصوم لسنة المالية 2019
80	المنحنى البياني لنسب الاصول لسنة المالية 2020
80	المنحنى البياني لنسب الخصوم لسنة المالية 2020
81	المنحنى البياني لنسب الاصول لسنة المالية 2021
81	المنحنى البياني لنسب الخصوم لسنة المالية 2021

مقدمة

تمهيد:

تعتبر المؤسسة المجال الواسع للدراسات العلمية والاقتصادية والميدانية فهي العنصر الرئيسي للنشاط الاقتصادي أو لتكوين اقتصاد لبلد ما، حيث أنها تؤثر وتتأثر بالمحيط المتواجدة فيه ولا يمكنها الانعزال عن التغيرات والتطورات المستمرة في المحيط الذي يلزمها بالتخطيط المستقبلي واتخاذ القرار الأمثل في سبيل تحقيق النجاح للمؤسسة. ومن هذا التعقيد المترام مع عملية اتخاذ القرارات في زمن تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد، أدى متخذ القرار بالتركيز على القوائم المالية إجراء التحليل والتشخيص المالي لها اللذان هما الأساليب الأمثل لمساعدته في توضيح مدى كفاءة المؤسسة والحكم على أدائها وعرفة وتحديد نقاط القوة والضعف بهدف تمكينها من فهم مركزها المالي لتصبح قادرة على المنافسة اتخاذ القرارات المالية الصائبة.

لقد أصبحت عملية التحليل المالي للمؤسسات الاقتصادية خاصة من حيث السيولة ومعرفة موجودات ومصادر الحصول عليها أمراً ضرورياً، ومن ثم أصبح الزاماً على المدير المالي إجراء تحليل القوائم المالية حتى يتمكن من تشخيص الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة والاستفادة منها في اتخاذ قراراته المالية.

أولاً - طرح إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق يمكننا طرح الاشكالية الرئيسية كالآتي:

◀ ما مدى مساهمة ادوات التشخيص المالي في تقييم وتحليل الوضع المالي؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية؟
2. ما مدى استعمال أدوات التحليل المالي ضرورة لمعرفة الوضع المالي؟
3. ما مدى يعد التشخيص المالي أهم أداة للحكم على الوضع المالي للمؤسسة؟

ثانياً: فرضيات البحث

وللإجابة على هذه التساؤلات نقوم بطرح الفرضيات التالية:

1. التحليل المالي يعد أهم أدوات التشخيص المالي.
2. تستعمل أدوات التحليل المالي للحكم على الوضعية المالية المؤسسة.
3. يعد التشخيص المالي أهم الأدوات للحكم على الوضع المالي للمؤسسة.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية وإلى ما يلي:

- التعرف على التحليل المالي ودوره في التشخيص المالي

- تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية
- التعرف على مدى كفاءة المركز المالي للمؤسسة سوف للدقيق

رابعاً: أهمية الدراسة

- التحليل المالي يعتبر من أهم المواضيع التي تلاقي اهتمام كبير في ميدان تسيير المؤسسة.
- أهمية التحليل المالي والتي تكمن في القدرة على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة سوف لدقيق.
- ابراز أهمية التشخيص المالي كأداة لتقييم الوضع المالي للمؤسسة

خامساً: المنهج المتبع

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي من اجل ابراز الجانب النظري لمعرفة مختلف المفاهيم المرتبطة بالموضوع، اما في الجانب التطبيقي استعملنا منهج دراسة حالة وذلك عن طريق الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة، باعتماد على الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج لتحليل مختلف المتغيرات والمؤشرات والنسب المالية المستخدمة في التحليل المالي.

سادساً: ادوات الدراسة

- الكتب المتخصصة في التحليل المالي
- مطبوعات وجرائد خاصة بالموضوع
- الأطروحات والرسائل الجامعية
- الوثائق والمستندات الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة

سابعاً: دوافع اختيار الموضوع

- أصبح التشخيص المالي اداة ضرورية حتمية لتقييم وتحليل الوضع المالي.
- كون الدراسة من المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية والمهنية حالياً.
- الاقتناع بان التحليل المالي اسلوب علمي يجب ان يطبق في جميع المؤسسات لتنظيم سيرورة النشاط.

ثامناً - حدود الدراسة

- الحدود المكانية: سنجري الدراسة في مؤسسة سوف للدقيق -بالوادي
- الحدود الزمانية: خلال هذه الدراسة سنقوم بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة خلال سنوات 2019 - 2020-2021.

تاسعا: الدراسات السابقة

اولا: الدراسات العربية

◀ لزعر محمد سامي، التحليل المالي في ضل نظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير تخصص: الادارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة-، 2011/2012
تمحورت الإشكالية في "هل للنظام المحاسبي المالي آثار على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة؟"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي للقوائم المالية، وإبراز مدى أهميته كأداة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، والتعرف على كيفية إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي.

عاجل لزعر محمد سامي في رسالته دراسة القوائم المالية في النظام المحاسبي وتحديد إذا ما كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالية للمؤسسة.

◀ صار قدوري، دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الوضع المالي للمؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، 2012/2014.

تمحورت الاشكالية في "مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية؟"
هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الوضع المالي للمؤسسة من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية، من اهم ما توصلت اليه الدراسة أن استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الوضع المالي يوضح نقاط القوة والضعف ومن خلاله يستطيع متخذ القرار اتخاذ قراراته باعتماده على هذا التحليل.
من خلال هذه الدراسة سنستنتج أن:

من بين ادوات الدراسة المستعملة نسب النمو، جدول الارصدة الوسطية للتسيير، نسب المردودية، اما في دراستنا اعتمدنا على نسب التوازن المالي ونسب المالية

◀ بلال معوج، دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الوضع المالي بالمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة " NCA ROUBA " رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: ادارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل - 2015/2016.

تمحورت الإشكالية حول "ما مدى مساهمة التحليل بواسطة المؤشرات المالية التقليدية والحديثة في تقييم الوضع المالي والتنبؤ بالفشل في المؤسسة الاقتصادية؟"

التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصل الباحث الى النتائج التالية:

التحليل بالوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، التي تساعد في اتخاذ قرارات مهمة، لتحقيق ذلك اختار من المؤشرات المالية التقليدية كل من النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، ومن المؤشرات المالية الحديثة كل من القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، حيث تشير النتائج المتوصل اليها الى:

- تحقيق المؤسسة لأداء مالي جيد يبرز في تحقيق هامش ربح تشغيلي مرتفع، وزيادة في حجم الإنتاج من سنة لأخرى.
- تسجيل بعض النقائص تتمثل أساسا في انخفاض نسب السيولة وارتفاع نسب المديونية بالمؤسسة، وكذا وجود احتمال لتعرضها للفشل المالي.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

(Houghton and Woodliff. 1987): "The Financial Ratios Predication of Corboratesuccess and Failure".

دراسة (هوتون، وودلايف، 1987م) بعنوان: استخدام النسب المالية للتنبؤ بنجاح أو فشل الشركات. هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف القدرة والقوة التنبؤية للنماذج التي تعتمد على النسب المالية والمبنية عليها، حيث كانت هذه النماذج مكونة من خمس نسب مالية. وكان من اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن القدرة التنبؤية للنماذج تتوقف على مدى مصداقية البيانات المالية المستخلصة منها النسب المالية التي تقوم بتشكيل النماذج كما توصلت الى مدى كفاءة مستخدم النماذج على تفسير المؤشرات المستخلصة منها، كما بينت الدراسة أنه عندما تكون نسبة العائد على الأصول (ROA) أقل من النسب المعيارية المتعارف عليها في السوق فهذه تكون في الشركات الفاشلة ونسب توزيع الأرباح تكون منخفضة مقارنة مع غيرها من الشركات المنافسة.

وأوصت الدراسة بضرورة وجود مراكز بحثية مستقلة خاصة لديها القدرة التنبؤية بمدى مصداقية البيانات المالية وذلك لإعطاء صورة حقيقية عن وضع الشركات بشكل عام.

**".Does Financial performance depend on: (singh and schmidgall.2012) hotel size?
Analysis of the Financial profile of the US lodging industry."**

دراسة (سينغ، وشميدغل، 2012م) بعنوان: هل يتوقف الوضع المالي على حجم الفندق؟ دراسة تطبيقية على الحالة المالية لصناعة الفنادق الأمريكية.

هدفت الدراسة إلى بيان دور النسب المالية في اتخاذ القرارات عند المديرين التنفيذيين في قطاع الفنادق في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال استخدام عدد 36 نسبة مالية كما تم تصميم استبانة لتحقيق هذا الغرض مكونة من معلومات حول درجة استخدام النسب المالية، وقد تم توزيعها على المدراء الماليين للفنادق في الولايات المتحدة الأمريكية والمكونة من 500 مدير، كما تم إختيار مجتمع الدراسة بطريقة عشوائية.

وكان اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي ان نسبة الربحية ونسب التشغيل تعتبر النسب المالية التي يستخدمها المدبرون التنفيذيون في اتخاذ قراراتهم.

وأوصت الدراسة بضرورة الاستمرار والحرص على استخدام تلك النسب إلى جانب مجموعة من النسب الأخرى عند اتخاذ أو بناء القرار التمويلي.

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي والتقييم والتحليل المالي

تمهيد:

يعد التشخيص المالي من أدوات التسيير المالي الهامة التي يستعين بها متخذ القرار المالي، سواء في حالة استخدام الأموال، أو في حالة الحصول عليها، وسواء كان متخذ القرار الإدارة، أو أي طرف آخر له مصلحة بمنشأة الأعمال، بحيث يشخص الحالة المالية للمؤسسة في فترة معينة قصد الوقوف على طبيعة السياسات المتبعة في التسيير وحكم على مدى كفاءتها وفعاليتها، والكشف عن نقاط القوة والضعف فيها، واتخاذ قرارات تسمح باستمراريتها وتطورها، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج وما صنعتته من فرص من أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تحليل وتقييم وضعها المالي.

وعليه، سنتطرق في هذا الفصل لدراسة النقاط الآتية:

المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول تحليل المالي

المبحث الثالث: تقييم الوضع المالي

المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي

عرف مصطلح التشخيص انتشارا كبيرا وفي مجالات متعددة بعدما كان استعماله مقتصرًا على المجال الطبي لأول مرة، ومن المجالات التي تعزز ضمنها هذا المفهوم هو مجال إدارة الأعمال، فهو بدوره يعطي وصفا واضحا لصحة المؤسسة العامة من خلال الكشف عن نقاط القوة وأماكن الاختلال بنشاط المؤسسة والبحث عن مسبباتها، فضلا عن اتخاذ التدابير الكافية لضمان بقائها وتنميتها وقدرتها على الاستفادة من نتائج الماضي والاستئثار بها في المستقبل¹.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التشخيص المالي وأنواعه

في هذا المطلب سنتطرق لدراسة تعريف التشخيص المالي (أولا)، ومن ثم نتطرق إلى أهميته (ثانيا)، وإلى دراسته أنواعه (ثالثا).

أولا: تعريف التشخيص المالي

التشخيص من الناحية اللغوية من الفعل شخص، شَخَّصَ الشَّيْءَ أي عَيَّنَهُ وميَّزَهُ عما سواه، ومن جهة أخرى يقصد بالتشخيص التعرف بالملاحظة، وفي الطب يعني معرفة الأمراض وتعيينها استنادا إلى عوارضها². أما من الناحية الاصطلاحية فيعرف التشخيص المالي على أنه "عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات طبيعة مالية"³. ويعرف على أنه "عبارة عن مجموعة من الدراسات التي يمكن استخلاصها من البيانات والقوائم المالية بهدف جمع المعلومات، وتحليلها من أجل رسم الأهداف المستقبلية للمؤسسة وفق قواعد علمية سليمة، كما يقوم بتقييم السياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو عدة دورات متعددة من نشاطه، وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية تفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفية التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية التي تعدم في إطارها المؤسسة"⁴.

¹ - سارة حمودة ووثام بوحسان، دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2022، ص 03.

¹ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ - توفيق رفاع، محددات اختبار الهيكل التمويلي للمؤسسة، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص-ص 41 - 42.

⁴ - إسماعيل شويخي، دور الشراكة في تحسين الأداء المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2003، ص 25.

وقد عرفه Pthbou. J على أنه "عبارة عن تحليل للإشارات المعبرة والبحث عن الأسباب والمسؤوليات الداخلية والخارجية"¹.

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف التشخيص على أنه "عبارة عن عملية فحص السياسة المالية للمؤسسة باستعمال مجموعة من البيانات والقواعد المالية من أجل رسم الأهداف المستقبلية للمؤسسة".

ثانيا: أهمية التشخيص المالي

تتلخص أهمية التشخيص المالي في النقاط التالية²:

- ✚ تحديد القدرة الائتمانية للشركة؛
- ✚ تحديد القدرة الإرادية للشركة أي (تحديد مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به الشركة)؛
- ✚ تحديد الهيكل التمويلي الأمثل والتخطيط المالي للشركة؛
- ✚ تحديد حجم المبيعات المناسب من خلال تحليل التعادل والتحليل التشغيلي؛
- ✚ تحديد قيمة الشركة الصافية ومؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة؛
- ✚ تحديد هيكل التكاليف في الشركة؛
- ✚ تقييم أداء الإدارة العليا؛
- ✚ المساعدة في وضع السياسات والبرامج المستقبلية للشركة وتوفير أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات؛
- ✚ تحديد القيمة العادلة لأسهم الشركة.

ثالثا: أنواع التشخيص المالي

قد يكون التشخيص عند ظهور مشكلة في المؤسسة، أو يكون بشكل عاد ومتكرر من أجل المحافظة على نشاط المؤسسة وتفادي المشكلة قبل وقوعها، وتتمثل أنواع التشخيص الأكثر تداولاً فيما يلي:

1 - التشخيص الوظيفي:

هو التشخيص الذي يعتمد على فحص وتوصيف وظيفة أو أكثر للمؤسسة بهدف التوصل الى قياس احتمالات وجود خلل وظيفي بها بمعنى أن الهدف من هذا النوع من التشخيص هو استخلاص الاختلالات الوظيفية المتوقعة وتحديد نقاط ضعفها وقوتها، وذلك لمساعدة المؤسسة على اتخاذ إجراءات تصحيحية وكذلك اقتراح الحلول

¹ - وليد مناني وميلود قبوز، دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020، ص 07.

² - معتصم أيمن ومحمود الحلو، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية "دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية"، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016، ص 37.

الممكنة لبناء الأهداف المستقبلية للمؤسسة، وتوجد بالمؤسسة خمسة أجزاء هي بمثابة محور عملية التشخيص الوظيفي وهي: المركز العملياتي، القمة الاستراتيجية، التدرج العملياتي، البنية التقنية (مجموع الفنيين الإداريين وأعضاء اللجان الذين يؤثرون في اتخاذ القرارات) ووظائف الدعم اللوجستيكي¹.

2 - التشخيص الاستراتيجي:

يعتبر التشخيص الاستراتيجي خطوة أساسية في تحديد وصياغة الاستراتيجية، قبل أي عملية لصنع القرار، يجب أن يسمح للمؤسسة بمعرفة نفسها ومعرفة ما تريد وما يمكنها القيام به فيما يتعلق بمواردها مزاياها التنافسية وان تضع نفسها بشكل إيجابي في هذه الأسواق. وبالتالي يجب أن يؤدي التشخيص الفعال الى تحديد فرص التنمية وتحديد الخيارات الاستراتيجية الواقعية. ومع ذلك فان هذا يكون منطقيا فقط إذا كان المحلل يعرف "ما الذي يبحث عنه"، ويعتمد في التشخيص الاستراتيجي على عدة وسائل، من بين هذه الوسائل تلعب المصفوفات دورا هاما في تمكين المؤسسة من مراجعة أوراقها الراجعة وكذا نقاط ضعفها في هذا السياق، يجب اعتماد التشخيص الاستراتيجي على أساس التفرقة بين العوامل الداخلية، والعوامل الخارجية المتعلقة بمحيط المؤسسة²:

- ✓ **التشخيص الداخلي:** يجب خلال هذه المرحلة تشخيص وتحليل نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة، إذ تقييم حظوظها للحصول على توقع إيجابي داخل قطاع ممارسة نشاطها. يتمثل الهدف من هذا التشخيص في تزويد المسيرين ببنك معلومات التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات الصائبة في ميدان التوجيهات الاستراتيجية.
- ✓ **التشخيص الخارجي:** يجب تحديد الإمكانيات التي بحوزة المؤسسة فيما يخص السوق التي تتعامل معه أو العوائق التي تمنعها من مواصلة نمط نموها. تركز هذه المرحلة على دراسة قطاع نشاط المؤسسة من جهة ودراسة الفرص والتهديدات الممكن مواجهتها من جهة أخرى.

3 - التشخيص الاجتماعي:

ونقصد بالتشخيص الاجتماعي تشخيص الموارد البشرية وهذا من خلال تقييم الطاقة البشرية بالمؤسسة ويشمل على قياس أداء المسؤولين الإداريين حيث يتم تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة فيما يتعلق بمجال العلاقات الاجتماعية ويهدف التشخيص الاجتماعي إلى³:

- تقديم نوعية تسيير الموارد البشرية؛
- إثبات أهمية الموظفين والعمال في كل قسم من أقسام المؤسسة؛

¹ - صليحة عماري، المعايير الحالية الدولية للتقييم والتشخيص المالي والحاسبي في البنوك، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة باجي مختار، 2019، ص 54.

² - سارة حمودة، وثام بوحسان، مرجع سابق، ص - ص 04-05.

³ - وليد مناني، ميلود قبوز، مرجع سابق، ص 09.

- تحليل هيكل التكاليف الاجتماعي.

4 - التشخيص الشامل:

هو تشخيص كلي للمؤسسة من خلال هدفها الاستراتيجي، وتحليل مختلف الوظائف وتوازنها المالية، والتشخيص الشامل هو تشخيص استراتيجي، مالي، وظيفي، يجمع مختلف أنواع التشخيص ويمثل رؤية كلية للمؤسسة من أجل تنمية وتطوير المؤسسة، أي إنه يهتم بكل المؤسسة وذلك بدراسة وتحليل المحيط الخارجي والداخلي لها والبحث عن نقاط الضعف والقوة من أجل البحث عن الأسباب وتحديد استراتيجية معينة للمؤسسة، ويتم التشخيص الشامل في المؤسسة بصفقتها نظاما مفتوحا على محيطها هذا من جانب، ومن جانب ثان بأنها عبارة عن مجموعة أجزاء للنظام (الوظائف) لذا فإنه يقوم على أساس عدة أنواع للتشخيص¹.

المطلب الثاني: أساليب وخطوات التشخيص المالي

سنتطرق في هذا المطلب لدراسة أدوات التشخيص المالي (أولا)، ومن ثم نتطرق لدراسة خطواته (ثانيا).

أولا: أساليب التشخيص المالي

يهدف المشخص المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الحياة المالية للمؤسسة، وذلك ضمانا لتحسين الوضع في المستقبل، وضمانا لاستمرار التسيير الفعال، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها والتي تتمثل فيما يلي:

1. تشخيص الهيكل المالي: الهدف من عملية تشخيص الهيكل المالي هو معرفة مدى ضمان المؤسسة لاحتياجاتها المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي والمردودية والملاءة المالية... الخ، وذلك اعتمادا على المنظور المالي المرتكز على الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق، والمنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل، بهدف اتخاذ قرارات مالية استراتيجية (الاستغلال، الاستثمار، التمويل) على المدى القصير والبعيد².

¹ - عبد العزيز لغزال وعبد السلام رحوني، التشخيص المالي في شركات التأمين، مذكرة ماستر في علوم مالية ومحاسبة، جامعة أدرار، الجزائر، 2018، ص 22.

² - زهراء بورويش وفيزوز علال، دور التشخيص المالي في تفعيل استراتيجية المؤسسة، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، الجزائر، ص 37.

2. **تقييم النشاط والنتائج:** يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، التي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة¹.
3. **تقييم المردودية:** وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الوضع، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وغيرها².
4. **تحليل التدفقات المالية:** يمثل التحليل الأكثر تطوراً مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي، حيث يمكن باستخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الاستراتيجية المتبناة من أطراف المؤسسة³.

ثانياً: خطوات التشخيص المالي

- تعني خطوات التشخيص المالي تلك المراحل العملية المتبعة في عملية التشخيص حيث تختلف هذه الخطوات من مؤسسة لأخرى ومن محل لأخر وذلك حسب الهدف من عملية التشخيص وبصفة عامة، يمكن تلخيص أهم خطوات التشخيص المالي فيما يلي⁴:
- **تحقيق هدف التحليل بدقة:** من الضروري جداً ان يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره من جهة، ومن جهة أخرى فنجاح العملية التحليلية يعتمد على تحليل الهدف بدقة؛
 - **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:** في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، (تحديد السنوات المدروسة)؛
 - **اختيار أسلوب التحليل المناسب:** تتعدد هذه الأساليب، فمنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها اذ يقف المحلل في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب؛

¹ - خليفة الحاج، التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول "التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية"، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص 06.

² - دلال جقدالي وسندس غضبان، دور التشخيص المالي لاتخاذ القرارات المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2022، ص 10.

³ - الياس ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، 2006، ص 53.

⁴ - نورية بلكحيل، التشخيص المالي ومدى مساهمته في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018، ص 5.

- إعادة تبويب القوائم لتلائم التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تستعمل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي والتي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة للقوائم المالية من أجل تحقيق هدف التحليل المالي؛
- التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية؛

المطلب الثالث: طرق ومقاييس التشخيص المالي

سنتطرق في هذا المطلب لدراسة طرق التشخيص المالي (أولاً)، ومن ثم نتطرق لدراسة مقاييسه (ثانياً).

أولاً: طرق التشخيص المالي

للتشخيص المالي عدة طرق، وهي تتمثل فيما يلي:

1 - التشخيص التطوري:

- يقوم التشخيص المالي على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ولإجراء هذه الدراسة لا بد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية، ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:¹
- **تطور النشاط:** أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن اعتماداً على التغير في رقم الأعمال أو القيمة (الناجئة) أو النتائج المحاسبية... الخ، ومن ثم الحكم على نمو النشاط.
 - **تطور أصول المؤسسة:** تعبر الأصول على مجموع الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة النشاط ومن ثم مراقبة تطور هذه الإمكانيات.
 - **تطور هيكل دورة الاستغلال:** يتكون هيكل دورة الاستغلال من العملاء والموردين والمخزونات والتي تشكل في مجموعها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال والتي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط (الارتفاع في رقم الأعمال) من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.
 - **تطور الهيكل المالي:** يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة أساساً في الأموال الخاصة ومصادر الاستئانة وبناء على العناصر السابقة الذكر يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستئانة والتمويل الذاتي

¹ - زهراء بوريوش، فيروز علال، مرجع سابق، ص - ص 33-34.

ومساهمات الشركات وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل الاحتياجات وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية... الخ.

2 - التشخيص المقارن¹:

إذا كان التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن، فإن التشخيص المقارن يركز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط، وعليه فالأساس التي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناء على معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع، وذلك باستخدام مجموعة من الأرصد والأدوات والمؤشرات المالية.

يهدف المحلل المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الوضع المالي للمؤسسة بناء على التغير في المحيط خصوصا في حالات المحيط غير المستقر.

ثانيا: مقاييس التشخيص المالي

للتشخيص المالي أربعة مقاييس، هي²:

- **المردودية:** تمثل المردودية رهان بقاء المؤسسة، ولهذا يجب تقدير المستوى والتطور لكل من: المردودية الاقتصادية؛ المردودية المالية.
- **القدرة على الوفاء:** وهي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في أقرب وقت وعادة ما تقيم بعدة مؤشرات مثل: نسبة القيم القابلة للتحقيق والجاهزة بالنسبة للديون قصيرة الأجل، التي تسمح بتقدير السيولة الحالية أو الأموال الدائمة مطروحا منها الأصول الثابتة (رأس المال العامل الصافي) والذي يعطي أكثر هيكلية للقدرة على الوفاء ويسمح بالأخذ بعين الاعتبار الخصائص المرتبطة بعملية النشاط.
- **الاستدانة:** يسمح هذا المقياس بتقييم الاستقلالية المالية من خلال النسبة التالية: مجموعة الديون/ الأموال الخاصة.
- **المرونة:** تعتمد المؤسسة لمواجهة التهديدات والأخطار غير المحتملة واغتنام الفرص على قدرتها في تحرير وتعبئة الموارد المالية، وبالتالي فإنها في حاجة إلى تقييم مرونتها، هذه الأخيرة هي نفس الوقت متعلقة بمدى اتساع المديونية والحفاظ على السيولة النقدية. إن هذه المؤشرات الأربعة غير مستقلة عن بعضها البعض، فالمردودية مرتبطة بالاستدانة وزيادة الاستدانة تؤثر أو تنقص من المرونة المالية.

¹- دلال جقدالي، سندس غضبان، مرجع سابق، ص 13.

²- المرجع نفسه، ص 14.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التحليل المالي

يعد التحليل المالي أحد أهم الأساليب التي يستخدمها المهتمون بوضع المنشأة الاقتصادية للتعرف على حقيقة وضع هذه المنشأة ولاسيما بعد أن أصبح الإفصاح عن المعلومات المالية من أهم القضايا التي تعنى بها المحاسبة وذلك عن طريق تحويل البيانات المحاسبية إلى معلومات تمم عدة جهات مستفيدة.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

في هذا المطلب سنتطرق لتعريف التحليل المالي (أولاً)، ومن ثم التطرق إلى أهميته وأهدافه (ثانياً)، وإلى أنواعه (ثالثاً).

أولاً: تعريف التحليل المالي

للتحليل المالي عدة تعريفات، من أهمها ما يلي:

- التحليل المالي هو "عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر. ويعرف أيضاً أنه مرحلة دراسة وتشخيص الحالة للمؤسسة أي تحليل النشاط والمردودية والتوازن المالي وتمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية والقيام بتقديرات وتنبؤات تخص مستقبل المؤسسة وعلى أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين هذه الوضعية¹.
- التحليل المالي بصورة مبسطة هو مجموعة الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوفات المالية من أجل تقييم أداء المؤسسة والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل².
- كما يعرف التحليل المالي على أنه "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المشروع بقصد اتخاذ القرارات المناسبة³.

¹ - مفلح عقل، مقدمة في التحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان 2000، ص 79.

² - أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 29.

³ - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، مكتبة الجامعة، عمان - الأردن، 2009، ص - ص 14-13.

ثانيا: أهمية وأهداف التحليل المالي

1 - أهمية التحليل المالي:

تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط الآتية¹:

- ✓ يساعد الإدارة في رسم الأهداف، وبالتالي الخطط لمزاولة النشاط الاقتصادي؛
- ✓ يعتبر أداة فعالة لزيادة عملية التدقيق؛
- ✓ تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بالديون؛
- ✓ الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة؛
- ✓ الحكم على مدى إدارة المؤسسة،
- ✓ تشخيص الحالة المالية للمؤسسة.

2 - أهداف التحليل المالي:

تتمثل أهداف التحليل المالي فيما يلي²:

- ✓ بيان الوضع المالي للمؤسسة وقدرتها على الاقتراض، وتقييم جدوى الاستثمار؛
- ✓ الحكم على مدى كفاءة الإدارة والاستفادة من المعلومات المتاحة،
- ✓ تقييم جدوى الاستثمار، ومعرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
- ✓ تقييم السياسات المالية والتشغيلية، ومعرفة وضع المؤسسة في قطاعه؛
- ✓ تحليل مسببات الأرباح والخسائر، وتقييم هيكل الأموال؛
- ✓ التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه المؤسسة، وتحديد الانحرافات في الوضع، وتشخيص أسبابها؛
- ✓ يعتبر التحليل المالي مصدر المعلومات الكمية، والتنوعية لمتخذ القرار؛
- ✓ تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على سواء؛
- ✓ بناء توقعات خلال فترة زمنية قصيرة الأجل، ومتوسطة وطويلة الأجل، للمحافظة على السيولة اللازمة وتحقيق فوائض مالية مستمرة؛

¹ مداني بلغيث وعبد القادر دشايش، انعكاسات تطبيق نظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، مداخلة ضمن أعمال الملتقى السنوي حول "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة التحدي ISA والمعايير الدولية للمراجعة IFRS"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.

² الحسن بونازف والحاج وضحة، دور التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الجليلي بونعام، خميس مليانة، 2019، ص - ص 11-12.

✓ اتخاذ القرار المناسب بما يخص الرقابة، والتخطيط وتقييم الربحية والسيولة.

ثالثا: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الآخر وهذه الأنواع ناتجة عن التوبيع الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

1. الجهات القائمة بالتحليل:

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهات القائمة بالتحليل إلى¹:

- **التحليل الداخلي:** ويقصد به التحليل المالي الذي يتم من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص من داخل المؤسسة على بيانات المؤسسة، فالتحليل الداخلي غالبا ما يهدف إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة؛
- **التحليل الخارجي:** ويقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات وتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات القائم وبأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، والبنوك المركزية والغرف الصناعية... إلخ.

2. البعد الزمني للتحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي²:

- **التحليل الرأسي:** يعرف التحليل الرأسي بأنه: تقييم أداء منشأة الأعمال من خلال العلاقة بين عناصر أو بنود جانب واحد فقط من الميزانية أو قائمة الداخل (جدول حسابات النتائج)، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل مكون أو بند في مجموعة رئيسية من مكونات الميزانية المالية أو جدول حسابات النتائج، وعادة ما تتم المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية استبعادا لأثر التغيرات المفاجئة، كما يساعد هذا التحليل في تقييم أداء المؤسسة في فترة معينة واكتشاف نقاط القوة والضعف ولكنه يظل بحاجة أن يدعم بتحليلات أخرى.
- كما يتم التعبير عن المؤشرات في شكل نسب، ووفق طبيعة التحليل الرأسي يفترض أن تنسب العناصر المدروسة إلى معيار محدد (مثل مجموع الأصول)، ويأخذ هذا المعيار القيمة المعيارية ليتم التعبير عن عنصر الآخر كنسبة مئوية إلى قيمة العنصر المعياري المحدد.

¹ - حمد حولي، محاضرات في التحليل المالي (دروس وتمارين تطبيقي)، مطبوعة بيداغوجية موجهة إلى طلبة السنة الثالثة ليسانس، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2020، ص 14.

² - محمد بنية، محاضرات في التحليل المالي، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019، ص - ص 06-07.

- **التحليل الأفقي:** يقصد بالتحليل الأفقي التحليل الذي يهتم بعملية تقييم الوضع خلال فترتين زمنيةين وذلك بإيجاد العلاقة الأفقية بين بنود أو عناصر قائمة المركز المالي (الميزانية المالية) أو جدول حسابات النتائج، وذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات الحاصلة في كل بند زيادة أو نقصانا، ومعنى آخر فإن التحليل الأفقي يتابع التغيرات في البنود زيادة أو نقصانا بمرور الزمن، فهو تحليل ديناميك يبين التغيرات التي حدثت فعلا، مثل مقارنة التغيرات في قيم الأصول الجارية على مدار سنتين.
- يقوم التحليل الأفقي على تحديد التغيرات النسبية والمطلقة لعناصر القوائم المالية المقارنة على عدة فترات وذلك بإسناد أرقام تلك العناصر إلى قيمها عن فترة معينة تسمى سنة الأساس.

الفترة التي يغطيها التحليل: ويتضمن ما يلي¹:

- ✓ **التحليل المالي القصير الأجل:** قد يكون التحليل رأسي أو أفقي، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المؤسسة في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماتها الجارية وتحقيق إيراداتها التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة، وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى بالدائون والبنوك.
- ✓ **التحليل المالي طويل الأجل:** يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع الفوائد وأقساط الديون عند استحقاقها ومدى انتظام المؤسسة في توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار الأسهم في الأسواق المالية، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الأموال وطرق استخدامها، مما يعني الجمع بين التحليل القصير الأجل وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية وخارجية) ومجالات استخدامها.

¹ - محمد حوي، مرجع سابق، ص - ص 14-15.

3. المدى الذي يغطيه التحليل:

يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو التطابق الذي يلعبه التحليل المالي إلى ما يلي:

- ✓ التحليل الشامل: ويشمل هذا التحميل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات؛
- ✓ التحليل الجزئي: يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية أو أكثر.

المطلب الثاني: مراحل وأدوات التحليل المالي

يمر التحليل المالي بعدة مراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويستخدم المحلل في ذلك عدة أدوات مما يساعده في الوصول إلى الأهداف المطلوبة بنجاح. وعليه سنتطرق في هذا المطلب لدراسة مراحل التحليل المالي (أولا)، ومن ثم نتطرق إلى أدواته (ثانيا).

أولا: مراحل التحليل المالي

تتمثل مراحل التحليل المالي التي يمر عليها المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل فيما يلي¹:

1. تحديد هدف التحليل بدقة: من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.
2. تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.
3. اختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.
4. إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.
5. التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي في محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

¹ - عامر وليد سنوسي، التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة ماستر أكاديمي، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019، ص - ص 11-12.

6. صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة النقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

ثانياً: أدوات التحليل المالي

أدوات التحليل المالي هي مجموعة من الوسائل والطرق والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة للنشاط الاقتصادي، ومن أهم أدوات التحليل المالي والأكثر استخداماً نذكر¹:

1. التحليل الرأسي أو العمودي: وهو طريقة لتحليل البيانات المالية التي تخصص لكل بند من بنود المركز المالي نسبة مئوية معينة من الرقم الإجمالي (الأساسي) في البيان، وعادة ما يعرض السطر الأول من البيان الرقم الأساسي بنسبة 100%، وتمثل الأسطر التي تليها نسبة مئوية لكل من النسب الباقية.

2. التحليل الأفقي أو تحليل الاتجاه: يستخدم التحليل الأفقي للبيانات المالية للكشف عن التغيرات التي وقعت على عناصر القائمة المالية على مدار فترة زمنية معينة؛ وذلك لمعرفة التغيرات التي طرأت على البنود بين فترة مالية وأخرى، ويتم التعبير عن هذا التغيير الحاصل في قيمة البند إما على شكل نسبة مئوية أو بقيمة صريحة (مطلقة) كعرضها بعملة الدولار مثلاً، يمكن تطبيق التحليل الأفقي على الميزانية العمومية، وبيان الدخل، والجداول الزمنية للموجودات المتداولة والثابتة، وبيان الأرباح المحتجزة.

3. تحليل النسب: وتعتبر من أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة، وهي طريقة كمية لمعرفة سيولة الشركة، وكفاءتها التشغيلية، وريحيتها، وملاءمتها المالية؛ وذلك من خلال الاعتماد على النسب المالية لقياس العلاقات بين عناصر القوائم المالية وقيمتها مع مرور الوقت، كما يمكن ربط هذه النسب بمقاييس أخرى للحصول على صورة أوضح للصحة المالية للشركة. يستخدم المحللون الماليون أداة تحليل النسب لتقييم الوضع المالي للشركات من خلال التدقيق في البيانات المالية السابقة والحالية، كما يمكن لهذه البيانات توضيح أداء الشركة مع مرور الوقت، وكيفية استخدامها لتقدير الوضع في المستقبل.

ومن أبرز مزايا التحليل بالنسب ما يلي²:

✓ تسهل النسب من المعلومات المالية بحيث تظهرها ملخصة وبمبسطة وفق علاقات ذات مغزى لمتخذي القرارات؛

✓ تلقي النسب الضوء على العلاقات المتداخلة بين الحقائق والأرقام لقطاعات متعددة من الأعمال؛

✓ يساعد تحليل النسب في استبعاد جميع حالات الخسائر ونواحي عدم الكفاءة؛

¹ - سميرة خالد علي الدباس، التحليل المالي وأنواعه وأهميته للمؤسسات، المجلة العربية للنشر العلمي A J S P، العدد خمسون، 2 كانون الأول، 2022، ص 1432.

² - محمد بنية، مرجع سابق، ص - ص 07-08.

- ✓ يقدم تحليل النسب معلومات ضرورية للإدارة للقيام بأفعال ضرورية لتسيير المؤسسة؛
 - ✓ يكشف تحليل النسب الأنشطة المربحة والأنشطة غير المربحة للمؤسسة، وبالتالي يمكن التركيز على الأنشطة غير المربحة والقيام بالأفعال التي تحسن من الكفاءة؛
 - ✓ يستخدم تحليل النسب كأحد المعايير أو المقاييس الفعالة لضبط الوضع والعمليات؛
 - ✓ يساهم تحليل بواسطة النسب في تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والأطراف الأخرى.
4. **تحليل المردودية:** هي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وتعتبر المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الوضع، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وغيرها، يركز تحليل المردودية على تقييم مردودية الاستغلال، المردودية الاقتصادية، المردودية المالية.
5. **تحليل التدفقات المالية:** تعتبر جداول التدفقات المالية أداة ديناميكية تسمح بتحليل التوازن المالي ودراسة حركة التدفقات المالية والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن العجز والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الاستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة، ويرتكز تحليل جداول التدفقات المالية على نوعان من الجداول هي¹:
- ✓ جدول التمويل يتم من خلاله دراسة الاستخدامات والموارد، وتحليل تطور رأس المال العامل الصافي الإجمالي؛
 - ✓ جدول تدفقات الخزينة وهو يحلل بأكثر دقة تغير الخزينة.

المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي، كما تنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات، وذلك وفقا لتنوع علاقتهم بالمؤسسة من جهة، ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى². ويمكن تحديد الفئات المستخدمة لمعلومات التحليل المالي فيما يأتي:

أولاً: إدارة المؤسسة

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالك المؤسسة، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها، إذ يعتبر التحليل المالي أداة من أجل³:

- ✓ معرفة الإدارة العليا مدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها؛
- ✓ تقييم أداء الإدارات والأقسام وكذلك السياسات الإدارية؛

¹ - عمار بلعادي، التحليل المالي، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2019، ص 11.

² - الحسن بونازف، الحاج وضحة، مرجع سابق، ص 14.

³ - محمد بنية، مرجع سابق، ص 05.

✓ المساهمة في التخطيط السليم للمستقبل.

ثانيا: الدائنون

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمنشأة، أو الشخص المحتمل شرائه للسندات المصدرة، أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمنشأة، قد يكون الدائن بنكا أو منشأة مالية أو أفراد طبيعيين، فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المنشأة الوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق.

فإذا كان القرض لمدة تزيد عن سنة، يكون عادة اهتمام الدائن نحو إمكانية سداد هذا الالتزام في الأجل الطويل، وأما إذا كان القرض لمدة أقل من سنة، فيكون اهتمام الدائن هو التأكد من إمكانية سداد المدين هذه الالتزامات في الأجل القصير، ومع ذلك فهو يهتم بالتوازن المالي في الأجل الطويل¹.

ثالثا: المستثمرون

يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على المال المستثمر، والقيمة المضافة، والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلا عن المساهم المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، إلا أن كل منهما (المساهم الحالي والمرتقب) يهتم بماضي الشركة والمخاطر التي تعرضت لها، والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير والطويل².

رابعا: الموردون

يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية لهم، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض من هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة كالتالي بمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية³.

¹ - الحسن بو نازف، الحاج وضحة، مرجع سابق، ص 15.

² - عبد القادر عمير، محمد علائي، مرجع سابق، ص 12.

³ - جمال عبد الناصر صخري، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البروتولية في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص - ص 13-14.

خامسا: العملاء

استخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان¹.

سادسا: العاملون في المؤسسة

يمكن القول بصفة عامة، أن أهم الأطراف ذات المصلحة في المشروع هما:

✓ المساهمون (الملاك) .

✓ العاملون في المؤسسة.

إن زيادة الأجور مع ثبات الإنتاجية يعني انخفاض العائد المخصص للملاك، بطريقة مباشرة (خفض التوزيعات أو اختفائها)، أو بطريقة غير مباشرة (عدم كفاية التمويل الداخلي) أو إضعاف المركز المالي، إذا ما تم دفع التوزيعات من الاحتياطات².

سابعا: الهيئات الحكومية

يعود اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل وضع المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:³

✚ التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها؛

✚ مراقبة الأسعار؛

✚ غايات إحصائية؛

✚ تقييم الوضع كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.

ثامنا: الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية

يستفيد سمسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض الآتية:⁴

✚ تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للشركات في السوق المالي

✚ مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي

¹ - المرجع نفسه، ص 14.

² - الحسن بونازف، الحاج وضحة، مرجع سابق، ص 16.

³ - جمال عبد الناصر صخري، مرجع سابق، ص 14.

⁴ - المرجع نفسه، ص 15.

✚ تحليل السوق المالي وتحديد المؤسسات التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.

تاسعا: المؤسسات التي تعمل في مجال التحليل المالي

تستفيد المؤسسات المتخصصة من التحليل المالي للأغراض التالية¹:

✚ الاحتراف والتخصصية في مجال تحليل أوضاع المنشآت ومركزها المالي وتدريب أفرادها على التحليل المالي

✚ مساعدة المنشآت في الوقوف على وضعها ومركزها المالي ومكانها في السوق.

¹ - محمد الصربي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014، ص 121.

المبحث الثالث: تقييم الوضع المالي

يعتبر الوضع المالي أداة للحكم الشخصي من قيم وسلوك ومعايير معنوية وأخلاقية، وأداة للحكم الموضوعي على كفاءة الشركات وعلى مستوى أنشطتها ومدى تحقيق الأهداف بفعالية من أرقام وجوانب مادية قابلة للقياس الدقيق من خلال معايير ومؤشرات¹، فتقييم الوضع المالي يعتبر من أهم أدوات التشخيص المالي، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الوضع المالي في (المطلب الأول)، ومن ثم التطرق إلى خصائصه وشروطه في (المطلب الثاني)، وإلى مراحل الوضع المالي والعوامل المؤثرة فيه في (المطلب الثالث).

المطلب الأول: ماهية الوضع المالي

في هذا المطلب سنتناول تعريف الوضع المالي (أولاً)، وأهميته (ثانياً)، وأهدافه (ثالثاً).

أولاً: تعريف الوضع المالي

- قبل التطرق إلى تعريف الوضع المالي لا بد أن نشير إلى مفهوم الوضع، هذا الأخير يعتبر مصطلح من أصعب المصطلحات التي يمكن حصرها في تعريف شامل.
- يعرف الوضع بأنه "هو النتيجة النهائية لنشاط مؤسسة ما، لذلك فهو يعبر على قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية، البشرية، التكنولوجية والمعرفية بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها بطريقة كفؤة وفاعلة وتحقيق توقعات وتطلعات أصحاب المصالح من مستثمرين، عملاء، موظفين، موردين، الحكومة والمجتمع ككل"².
- كما يعرف على أنه "درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد، وهو يعكس الكيفية التي يحقق أو يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة، فالوضع يقاس على أساس النتائج التي حققها الفرد"³.
- ويعرف أيضاً بأنه: "انعكاس لقدرة المؤسسة وقابليتها على تحقيق أهداف طويلة الأمد"⁴.
- أما الوضع المالي فيعرف على أنه: "يمثل الوضع المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، وهو الدافع الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة،

¹ مروة دوح ووردة مسعودي، قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تقييم عوائد الأسهم، مذكرة ماستر أكاديمي، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2017، ص 02.

² وصفي عبد الكريم الكساسبة، تحسين فعالية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات، طبعة أولى، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 27.

³ راوية حسن، إدارة الموارد البشرية، (رؤية مستقبلية)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2001، ص 209.

⁴ طاهر محسن منصور الغالي ووائل محمد صبحي ادريس، دراسات في الاستراتيجية وبطاقة التقييم المتوازن، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 88.

ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الوضع المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم"¹.

• كما يعرف بأنه "تعبير عن نشاطات الأعمال باستخدام مقاييس مالية، إذ أنه الأداة الداعمة لجميع أنشطة الشركة المختلفة، فله ثلاث زوايا رئيسية، هي"²:

- ✓ التأكيد على الجودة وإدارتها التي تؤدي بدورها إلى زيادة الحصة السوقية؛
- ✓ التأكيد على الاستخدام الأفضل للموجودات وتحسين للكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكاليف؛
- ✓ دعم وتطوير الاستراتيجيات وقرارات الأعمال".

وهناك من يعرفه على أنه "مدى تحقيق القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافحة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة"³.

ثانيا: أهمية الوضع المالي⁴

تتبع أهمية الوضع المالي بشكل عام في كونه يهدف إلى تقويم وضع المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تحدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الوضع المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

كما تظهر أهمية الوضع المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الوضع نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب، من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءات التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السلمية للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

¹ - نسرين رايس وحنان حمزة، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي، مذكرة ماستر أكاديمي، قسم العلوم التجارية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2017، ص 33.

² - بمان نقاشي وهاجر ياسف، دراسة العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة قياسية للمؤسسات المدرجة في مؤشر 40 **cac**)، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2019، ص 28.

³ - عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص - ص 34-35.

⁴ - حمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص - ص 46-47.

ومنه فإن الموضوع الأساسي للوضع المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسب لصنع القرارات، واختيار السهم الأفضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الوضع المالي للشركات، وبشكل عام يمكن حصر أهمية الوضع المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

✚ تقييم ربحية المؤسسة؛

✚ تقييم سيولة المؤسسة؛

✚ تقييم تطور نشاط المؤسسة؛

✚ تقييم مديونية المؤسسة؛

✚ تقييم تطور توزيعات المؤسسات؛

✚ تقييم تطور حجم المؤسسة.

ثانيا: أهداف الوضع المالي

يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها من خلال في أهداف عديدة ومنها¹:

- **السيولة واليسر المالي:** تقيس السيولة قدرة المؤسسة الاقتصادية على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل وبسرعة الأصول المتداولة، المخزونات والقيمة قابلة التحقيق إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم مقدرتها على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات وذلك ما يضر بالمؤسسة في حد ذاتها وبأصحاب الحقوق وبعملاء المؤسسة أيضا.
- أما اليسر المالي فهو يتمثل في قدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل، فهو يتعلق بالاقتراض المتوسط والطويل الأجل الذي تقوم به المؤسسة.
- **التوازن المالي:** وهو هدف تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة، ويمثل في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به، وعبر الفترة المالية يستوجب ذلك التعادل بين استخدامات الأموال ومصادرها.
- وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في:
 - ✚ تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة؛
 - ✚ ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير؛
 - ✚ تخفيض الخطر الذي تواجهه المؤسسة.

¹ - نسرين رايس، حنان حمزة، مرجع سابق، ص - ص 35-36.

• **الربحية والمردودية:** تعتبر المردودية من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة، والمردودية بمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية والرأس المال الخاص وهو ما يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية. أما الربحية فهي إنتاج عدد كبير من السياسات والقرارات تقيس مدى كفاءة وفاعلية إدارة المؤسسة في توليد الأرباح.

• **إنشاء القيمة للمساهمين:** وتعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حالياً، والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل، فإذا لم يتمكن فريق المستثمرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون الى توظيفات أخرى أكثر مردودية. مما سبق يتبين بأن هدف إنشاء القيمة يمنح أهمية كبيرة للمساهمين أو ملاك المؤسسة ويجعل أهميتهم تحتل الصدارة.

المطلب الثاني: خصائص وشروط التقييم الجيد للوضع المالي

1 - خصائص التقييم الجيد للوضع المالي:

- إن نظام التقييم الجيد للوضع المالي يتميز بمجموعة من الخصائص الشديدة الارتباط بمؤشرات التقييم، وتتمثل بصفة عامة في الصدق أو السلامة، الثبات، الحساسية والكفاية¹.
- **الصدق أو السلامة:** تتمثل سلامة الوضع المالي القياس في تمكنها من إعطاء الحقيقة. والمؤشرات الموضوعية هي أدوات قياس صادقة عكس المؤشرات الذاتية، هذه الأخيرة توجد بكثرة عندما يتعلق الأمر بقياس وضع الموارد البشرية لأن وضع التقييم هي الأفراد، إذن الصدق أو السلامة محققة طالما كانت أدوات القياس موضوعية، ومما سبق ذكره يتبين أن التقييم الجيد يجب أن يركز بشكل كبير على المؤشرات الموضوعية.
 - **الثبات أو الوفاء:** إن "وفاء وسيلة القياس تعني بصفة عامة أنها دائماً تقدم نفس النتائج عندما يتم استخدامها لعدة فترات لقياس نفس الشيء"، هذه الخاصية دائماً محققة عندما يكون المؤشر كمي عكس المؤشرات النوعية،

¹ - عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002، ص - ص 33-32.

فمثلا رأي العملاء - مؤشر نوعي- في جودة سلعة معينة بنفس الخصائص في فترتين مختلفتين ليس بالضرورة نفس الرأي.

أما عن أنواع الوفاء فهي عديدة، نذكر منها الوفاء المتكافئ الذي يتحقق عندما يستعمل مسؤولين نفس الاستمارة لقياس أداء نفس المجموعة من المستخدمين في وقت محدد ويخلصان إلى نفس النتائج.

الوفاء المتجانس يشترط بأن تكون مجموعة أسئلة وسيلة القياس لقياس نفس الشيء تعطي فعليا نفس النتائج.

• **الحساسية:** القدرة على تمييز عدة درجات من الوضع، هذا يعني إن وجد اختلاف بين أدائين فإن المؤشر يستطيع تدارك ذلك.

• **الكفاية:** تتمثل في القدرة على تقييم جميع جوانب الوضع، مثل الوضع المالي، الوضع التجاري، الوضع الاجتماعي، الوضع الإنتاجي.

2- شروط التقييم الجيد للوضع المالي:

من أجل أن تتمكن عملية تقييم الوضع من تحقيق الأهداف المسطرة، ولكي تؤدي دورها بنجاح يجب أن تتوفر أو تتحقق فيها مجموعة من الشروط يمكن أن نوجزها على النحو التالي¹:

✚ تحديد العناصر والصفات التي سيتم بناء عليها التقييم بشكل واضح ودقيق ومفهوم حيث يستطيع الرؤساء والمرؤوسين فهمها بشكل سهل وجيد؛

✚ يجب أن تتوفر في عناصر التقييم العمومية وإمكانية الملاحظة وإمكانية التمييز؛

✚ يجب وضوح الأهمية النسبية لعناصر تقييم الوضع لكل وظيفة مع مراعاة بعض العناصر المشتركة، في تقييم عدد من الوظائف تتفاوت قيمتها النسبية من وظيفة لأخرى؛

✚ ضرورة تأييد طبقة الإدارة العليا لعملية تقييم الوضع فكلما كانت اتجاهات الإدارة ايجابية نحو عملية التقييم، يعني كلما كانت فرصة نجاحها وتحقيق أهدافها أكثر؛

✚ يجب أن يكون تقييم المشرفين للمرؤوسين قائما على أسس موضوعية وعلى الإدارة العليا أن تتأكد من أن المشرف كان موضوعا في تقييمه لمرؤوسيه وأنه لم يكن متحيزا لواحد أو أكثر من العاملين؛

✚ ألا يقتصر هدف تقييم الوضع على كشف الانحرافات فقط بل يجب أن يمتد إلى تحليل ودراسة أسبابها من أجل اقتراح وسائل التصحيح المناسبة؛

¹ - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص116

✚ وجود نظام لتقييم الوضع يستمد فعاليته من خلال توفر بعض الخصائص كالشمول والوضوح والسرعة والتكامل مع العملية الإدارية.

المطلب الثالث: خطوات الوضع المالي والعوامل المؤثرة فيه.

هناك عدة خطوات وعوامل مؤثرة على الوضع المالية، وهذا ما سنتطرق له كالآتي¹:

أولاً: خطوات الوضع المالي:

✚ الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل حيث تعتبر هذه إحدى خطوات الإعداد المالي.

✚ إعداد الميزانيات والبيانات المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأوضاع المؤسسات.

✚ حساب المؤشرات المختلفة لتقييم الوضع، مثل النسب والسيولة والنشاط وغيرها.

✚ بعد استخراج النتائج يتم دراسة النسب وتقييمها من خلال مقارنتها بالتوقعات لفهم نقاط الضعف

والفجوات في الوضع المالي الفعلي.

✚ تقديم التوصيات المناسبة بناءً على تقييم الوضع المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الاختلافات

وتأثيرها على الأعمال التجارية من أجل معالجتها.

ثانياً: خطوات الوضع المالي:

هناك عدة عوامل إدارية وفنية داخلية تؤثر على الأداء المالي، نختصرها فيما يلي:

1- الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه مجموع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها، ففيه

تحدد أساليب الاتصالات و الصلاحيات و المسؤوليات و أساليب تبادل الأنشطة و المعلومات ، حيث يتضمن

الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية في المؤسسات التمايز الرأسي وهو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة وأما التمايز

الأفقي هو عدد المهام اليت نتجت عن تقييم العمل.

2- التكنولوجيا: عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة واليت تعمل

على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندمج تحت التكنولوجيا عدد من أنواع مثل تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب،

وتكنولوجيا الإنتاج المستمر وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

3- الحجم: يشير الحجم إلى تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وكبيرة. ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة

على الأداء المؤسسي لأن الحجم قد يشكل عائقاً أمام الأداء المؤسسي فإذا زاد الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح

أكثر تعقيداً ويصبح الأداء أقل فعالية وكلما زاد الحجم وتوسعها، يصبح أداء المنظمة أكثر فعالية. مع زيادة حجم

¹ جغيبيل ميمونة و قماري وسام، دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة شهادة ماستر، قسم علوم التسيير، 2021، ص

المؤسسة، يزداد أيضًا عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة. ينخفض سعر كل وحدة من المعلومات المدرجة في التقارير المالية مع زيادة حجم المنظمة. وهذا بين أن العلاقة بين الحجم و الأداء علاقة طردية.

خلاصة الفصل

التشخيص المالي وتقييم والتحليل المالي يعتبران عمليات حاسمة لفهم الوضع المالي الحالي للمنشأة والعوامل المؤثرة عليه، هذه العمليات تتيح للإدارة اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين الوضع المالي وتعزيز المركز المالي للمنشأة على المدى الطويل، من خلال أدوات التشخيص المالي يتم فحص الوضع المالي الحالي بشكل شامل وتحديد نقاط القوة والضعف، أما تقييم الوضع المالي فيركز على تحليل البيانات المالية وحساب النسب المالية الرئيسية لتقييم مختلف جوانب الوضع المالي.

بينما يتضمن التحليل المالي دراسة وتفسير البيانات المالية باستخدام أدوات التحليل المالي، بهدف تحديد العوامل المؤثرة على الوضع المالي والاتجاهات المستقبلية. هذا يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات مستنيرة لتحسين الوضع المالي.

في النهاية، التكامل بين هذه العمليات يُمكن المنشآت من الحصول على رؤية شاملة ودقيقة عن وضعها المالي، وبالتالي وضع الاستراتيجيات والخطط المناسبة لتعزيز مركزها المالي على المدى الطويل.

الفصل الثاني: التحليل المالي للمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

تمهيد

تعتبر القوائم المالية خطوة ضرورية للتشخيص المالي، حيث من الضروري معرفة القوائم المالية للمؤسسة قبل التفكير في وضع أي خطط مستقبلية، فهو أداة يمكن للمؤسسة معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في القوائم المالية، حيث ان الكشف عن مواطن القوة يتيح للإدارة فرصة استغلالها، أما الكشف عن واطن الضعف فيمكنها من مجابتهها مبكرا حتى لا تعيق الخطط المستقبلية، فالتشخيص المالي يقوم بفحص وتحليل القوائم المالية في مختلف وظائف المؤسسة للتعرف على التغيرات الخاصة بالمركز المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

المبحث الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

المبحث الاول: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

يتطلب نظام المحاسبة المالية من المؤسسات في مجال تطبيقه إعداد القوائم المالية سنويًا، ويتم إصداره في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد نهاية السنة المالية، فهي تعتبر من الأدوات الرئيسية التي توضح وضعية المؤسسة المالية بشكل دقيق وشفاف، يتم إعداد القوائم المالية بالعملة الوطنية لتسهيل المقارنة مع السنة السابقة. وينبغي تمييزها عن غيرها من المعلومات التي قد تنشرها المؤسسة.

ولقد حدد النظام المحاسبي المالي القوائم المالية المعتمدة دولياً (معياري المحاسبة الدولي رقم 01) وهي كالآتي:

- ✓ الميزانية (قائمة المركز المالي)
- ✓ حساب النتائج (قائمة الدخل)
- ✓ جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)
- ✓ جدول تغيرات الاموال الخاصة
- ✓ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكتملة للميزانية وحاسبات النتائج

المطلب الاول: الميزانية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الميزانية وبيان اهميتها وعرضها.

أولاً: تعريف الميزانية (قائمة المركز المالي)

"تعتبر الميزانية مرآة تعكس الوضع المالي للمؤسسة في وقت معين من خلال ما تحتويه من موجودات ومطلوبات، وبعبارة أخرى فان الميزانية ماهي الا صورة فوتوغرافية للأوضاع المالية في لحظة اعدادها"¹. وللميزانية جانبان، ويسمى الجانب الأول بالأصول أو الموجودات وتدرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المؤسسة وحقوقها على الآخرين والثاني بالخصوم أو المطلوبات وتدرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المؤسسة والتزاماتها تجاه الآخرين،²

ثانياً: أهمية الميزانية

تبرز أهمية الميزانية من خلال توفير معلومات عن طبيعة وحجم الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات المؤسسة تجاه دائنيها، وحقوق المالك في صافي أصول المؤسسة، ومن خلال مساهمتها في عملية إعداد التقارير المالية، وتوفير الأساس:³

¹ - حمزة محمود زبيدي، اساسيات الادارة المالية، الطبعة الولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الادن، 2006، ص78

² - وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص61

³ - لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص37.

✓ حساب معدلات العائد؛

✓ تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة؛

✓ تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

لذلك من أجل تحديد درجة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية، من

الضروري تحليل الميزانية وتحديد السيولة للمؤسسة ومونها المالية.¹

ثالثا: عرض الميزانية

" تحدد الميزانية عناصر الخصوم وعناصر الأصول بشكل منفصل، ويبرز عرض الأصول والخصوم في الميزانية على

الفصل بين العناصر الجارية والعناصر الغير جارية"² ويتم ترتيبها وفقا للبنية الهيكلية التالية:

1- الأصول: تتكون الأصول من الموارد التي تسيرها المؤسسة بفعل أحداث ماضية، والموجهة لأن توفر لها

منافع اقتصادية مستقبلية. وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصولا غير جارية،

أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها فإنها تشكل أصولا جارية³.

أ- الأصول غير الجارية: وهي الأصول التي يتم شراؤها بهدف الاستخدام في عمليات المؤسسة الانتاجية أو

التسويقية أو الادارية ولأكثر من فترة مالية واحدة⁴ وتضم⁵:

✓ الاستثمارات طويلة الأجل؛

✓ الأصول المادية مثل الأراضي والمباني والمعدات والآلات؛

✓ الأصول غير المادية مثل براءات الاختراع، الشهرة، العلامة التجارية وغيرها.

ب- الأصول الجارية: "تحتوي الأصول الجارية الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها

في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية

الاستغلال وانجازها في شكل سيولة الخزينة، والأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي

¹ دونالد كيسو وآخرون، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 224.

² جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الاربعاء 22 جمادى الاولى 1924 الموافق ل 28 مايو 2008 مرسوم تنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 20 جمادى الاولى 1429 الموافق ل 26 مايو 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 33ص14

³ المرسوم التنفيذي رقم 156-08، المادتين رقم 20-21، ص13

⁴ رضوان محمد العناتي، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، الجزء الأول، الطبعة السابعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص72.

⁵ بلال معوج، دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة "NCAROUIBA" رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2016، ص 25.

تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا بالإضافة الى السيولة أو شبه السيولة التي لا يخضع استعمالها للقيود¹

وتتمثل أهم هذه الأصول في:

◀ المخزونات: تمثل المخزونات أصولاً:²

✓ تمتلكها المؤسسة وتكون معدة للبيع في إطار الاستغلال الجاري؛

✓ هي قيد الإنتاج بقصد إنجاز هذا البيع؛

✓ هي مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات.

◀ الحسابات المدينة:³

تمثل المبالغ المستحقة عن العملاء والناشئة عن معاملات تم إنجازها في سياق الأعمال العادية للمؤسسة، حيث يتم عرضها بالقيمة القابلة للتحويل بعد خصم المخصصات ان وجدت، وتتكون هذه الحسابات من المدينين أوراق القبض، المبالغ واجبة التحويل من الشركات التابعة أو من قبل المسؤولين الإداريين أو الموظفين نتيجة مستحقات عليهم.

- الاستثمارات قصيرة الأجل: هي الاوراق المالية من أسهم وسندات شركات أخرى يمكن التعامل بها في السوق بسهولة لفترة قصيرة، ويتم الحصول عليها عادة من خلال استخدام النقد المعطل لفترة مؤقتة .
- المصروفات المدفوعة مقدما (الاعباء المقيدة سلفاً): عبارة عن أصول تنشأ لدى المؤسسة عن طريق دفع نقدية مقدما لقاء خدمات حصلت عليها، أو نتيجة التزام ما .
- خزينة الأصول: وتشمل النقدية الجاهزة في الصندوق والبنك والحساب البريدي الجاري، وكذلك الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة التي تكون قابلة للتحويل بسهولة الى مبالغ نقدية معلومة وقرية جدا من تاريخ استحقاقها (فترة الاستحقاق الاصلية ثلاث أشهر أو أقل) مثل الاوراق التجارية التي حان تاريخ خصمها.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المادة 21، مرجع سابق، ص 13.

² - القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19 ص 12.

³ - حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مطبوعة بيداغوجية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2016، ص - ص 12-13.

الجدول رقم (1-2): نموذج الميزانية المقفلة يبين عرض عناصر الأصول

N صافي	N صافي	N امتلاك الرصيد	N اجمالي	الملاحظة	الأصل
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء- المنتج الايجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية مباني أراضي تثبيتات عينية اخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري انجازها تثبيتات مالية سندات موضوعية موضع معادلة مساهمات اخرى وحسابات دائنة ملحقة بما سندات أخرى مثبتة قروض وأصول غير جارية ضرائب مجلة على الأصول
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الاخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات ومشابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
					الخزينة
					مجموع الاصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 28 ربيع الأول 1430هـ الموافق ل 25 مارس 2009 م، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008، ص 28

2- الخصوم: وهي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، والتي تتطلب عملية سدادها وتسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة وتمثل منافع اقتصادية.¹ وتنقسم الخصوم إلى:

أ- **الخصوم غير الجارية:** " وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة أو التي لا تستحق خلال اثني عشر شهرا، أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا²، وكذلك الالتزام الذي يتوقع أن يتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال الاثني عشر شهرا. وتشمل الخصوم غير الجارية³:

✚ المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا: وتمثل فيما يلي:

- ✓ **اعانات الاستثمار (أو التجهيز):** وهي الأموال المخصصة من طرف الدولة والجماعات المحلية من أجل اقتناء أصل جديد، أو تمويل عملياتها على المدى الطويل.
- ✓ **المؤونات:** تتمثل مؤونات الأخطار والتكاليف في زيادة الخصوم المستحقة لأجل قصيرة أو طويلة فإنها تعكس وجود مخاطر وخسائر متوقعة عند نهاية الدورة إلا أنها تتضمن عنصر عدم التأكد بشأن مبالغها وتحققها.
- ✓ **الضرائب:** وتمثل في كل من الضرائب المؤجلة أصول، الضرائب المؤجلة خصوم ومؤونات الضرائب والضرائب المؤجلة على الأصول هي مبالغ الضرائب على النتيجة المتوقعة استرجاعها في الفترات المقبلة والمتعلقة بفروقات زمنية قابلة للخصم أما الضرائب المؤجلة على الخصوم هي مبالغ الضرائب على النتيجة الواجب دفعها في السنوات المقبلة والمتعلقة بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة.
- ✓ **الافتراضات والديون:** هي الموارد المالية الخارجية التي تحصلت عليها المؤسسة من المؤسسات المالية والبنوك، أو من الجمهور من أجل تمويل عملياتها التشغيلية والاستثمارية بصفة دائمة، وتساهم مع الأموال الخاصة في تغطية الاحتياجات الدائمة لمؤسسة، وتشمل: السندات، القروض البنكية طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل.

¹ - عاشور كنوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات تسيير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي scf، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 94.

² - محمد سامي لزعر، مرجع سابق، ص 42.

³ - المرجع نفسه، ص 43.

ب- **الخصوم الجارية:** " وتعرف كذلك بالالتزامات قصيرة الأجل، وهي الالتزامات التي يحتاج تسديدها لتسهيل الأصول المتداولة، أي أنها الالتزامات التي يتطلب تسديدها خلال فترة مالية واحدة على الأكثر¹. وتتضمن هذه الالتزامات العناصر البنود التالية:²

✓ **الذمم الدائنة:** وهو ما على المؤسسة من التزامات اتجاه الغير نتيجة لحصولها على البضائع والخدمات بالأجل، وتتكون من الدائنون (الموردون) وأوراق الدفع .

✓ **القروض قصيرة الأجل:** وهي القروض التي حصلت عليها المؤسسة من المؤسسات أو الأفراد ويطلب منها تسديدها خلال الفترة المالية واحدة.

✓ **رؤوس الأموال الخاصة:** " هي الحصة المتبقية من الأصول بعد استبعاد الخصوم، وتمثل حصة المالك في المؤسسة وتتكون من رأس المال المدفوع والتغيرات التي تحدث في هذه الحصة نتيجة صافي الدخل واجراء توزيعات الأرباح، وتزداد رؤوس الأموال الخاصة من خلال استثمارات المالك وصافي الدخل وتقل من خلال توزيعات الأرباح³.

الجدول رقم (2-2): نموذج الميزانية المقفلة يبين عرض عناصر الخصوم

N-1	N	الملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس المال تم اصداره رأس المال غير مستعان به علاوات واحتياطيات - احتياطيات مدججة (1) فوارق اعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع (1) رؤوس أموال خاصة أخرى /ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدججة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع 1
			الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية

¹ - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2006ص46.

² - المرجع نفسه ص46

³ - طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار كمنح الائتمان، نظرة حالية كمستقبلية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2006 ص 68-69.

			ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقه ضرائب ديون اخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق ل 25 مارس 2009 م، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008، ص 29.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات النقدية

أولاً: جدول حسابات النتائج

سنحاول في هذا المطلب أن نتطرق الى تعريف جدول حسابات النتائج وبيان أهميته وعرضه.

1- تعريف جدول حسابات النتائج

" هو كشف محاسبي يستخدم في التحميل المالي كتميم الميزانية الغرض منه تحميل نتيجة السنة، فيه يحمل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة للوصول الى القرارات التقويمية، فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة هذا النشاط ينتج ويستهلك رؤوس أموال، فلا إنتاج نطرح منه استهلاكاته (اعباؤه) وفي الأخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحاً أو خسارة"¹.

2- أهمية جدول حسابات النتائج

"تكمن أهمية جدول حسابات النتائج في كونه يحتوي على معطيات الدورة الحالية والسابقة، مما يسمح بالمقارنة واستخلاص النتائج وكل هذا من شأنه اعطاء صورة أكثر وضوحاً عن الوضعية المالية للمؤسسة ومدى

¹ - مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص، ص 24-25.

قدرتها على تحقيق الأرباح أو العوامل التي أدت الى حدوث الخسائر، وهو الأمر الذي يجعل جدول حسابات النتائج مطلوباً من طرف المستثمرين بحثاً عن المعلومات التي يحتاجونها¹.

3- العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج:

يتكون جدول حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات (الارادات) والأعباء، ونذكرها فيما²:

- **المنتجات:** تعتبر المنتوجات البند الرئيسي في جدول حسابات النتائج، ويتم الحصول عليها من بيع المنتجات سواء كانت سلعا أو خدمات أو ايجارات وعمولات، أو بيع جزء من هذه الموجودات.
- **الأعباء:** وهي التكاليف أو المصروفات التي تدفعها المؤسسة للحصول في المقابل على الايرادات، وأهم بند في مجموعة التكاليف هي كلفة المبيعات التي تتحملها لشراء مستلزمات العملية الانتاجية مثل: المواد الخام الطاقة... وهناك مصروفات أخرى تدفعها مثل: الرواتب الايجارات ومخصصات الضمان الاجتماعي والضرائب وفوائد الديون...

وأشار النظام المحاسبي المالي الجزائري الى المعلومات الدنيا التي يجب أن يحتويها هذا الجدول وتمثل في الآتي³.

- ✓ تحميل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الأتية: الهامش الاجمالي القيمة المضافة، الفائض الاجمالي عند الاستغلال؛
- ✓ منتجات الأنشطة العادية؛
- ✓ المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
- ✓ أعباء المستخدمين؛
- ✓ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- ✓ مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيثات العينية؛
- ✓ مخصصة الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيثات المعنوية؛
- ✓ نتيجة الأنشطة العادية؛

¹ - زليخة بلعطار، اثر ادراج الشركات في البورصة على أدائها المالي، رسالة شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2015، ص102.

² - على عباس، الادارة المالية، الطبعة الأولى، اثر للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص41.

³ - عبد الرزاق عريف، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحميل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص64.

4- عرض جدول حسابات النتائج:

من خلال ما جاء به النظام المحاسبي الجزائري، يقدم جدول حسابات النتائج أما حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة ما يلي:

أ- جدول حسابات حسب الطبيعة

"يقدم حسابات النتائج تحميل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية والمتمثلة في الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الاجمالي عن الاستغلال وغيرها من النتائج الوسيطة¹. وفيما يلي عرض لجدول حسابات النتائج يصنف الأعباء حسب الطبيعة وفقا للنظام المحاسبي المالي

الجدول رقم (3-2): جدول الحسابات حسب الطبيعة			
N-1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الانتاج المثبت اعانات الاستغلال
			1- انتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى
			2- استهلاكات السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2) أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الاجمالي للاستغلال المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهلاك والمؤونات استثناء عن الحسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة العملية المنتوجات المالية الأعباء المالية

¹ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS ، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص158.

			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (التغيرات) حول الأنشطة العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع اعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية - المنتوجات العناصر غير العادية - الأعباء
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعه موضع معادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجموع (1)

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق ل 25 مارس 2009 م، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008، ص30.

ب- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

" تصنف الأعباء حسب الوظيفة، وذلك حسب خصوصيات كل مؤسسة من حيث النشاط والحجم، بحيث يمكن أن نجد عادة طرائق وصور في تصنيف الأعباء حسب الوظيفة"¹.

وفيما يلي عرض لجدول حسابات النتائج يصنف الأعباء حسب الوظيفة وفقا للنظام المالي الجزائري:

الجدول رقم (4-2): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة			
N-1	N	الملاحظة	البيان
			رقم الاعمال كلفة المبيعات
			هامش الربح الاجمالي منتجات اخرى عملياتية التكاليف التجارية الاعباء الادارية أعباء اخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية تقديم تفاصيل الاعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهلاك) منتجات مالية

¹المرجع نفسه، ص 165.

			الاعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق ل 25 مارس 2009 م، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008، ص31.

ثانيا: جدول التدفقات النقدية:

1- مفهوم جدول التدفقات النقدية:

" يعرف جدول التدفقات النقدية على أنه قائمة مالية تلخص التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة خلال فترة من الزمن، والهدف منها هو اعلام المستخدمين بكيفية وسبب التغيير الطارئ على نقدية المؤسسة خلال فترة من الزمن"¹

وكذلك تبني التدفقات النقدية الواردة والصادرة الناتجة عن أنشطة التشغيل الثلاث وهي:²

- ✓ أنشطة التشغيل.
- ✓ أنشطة الاستثمار.
- ✓ أنشطة التمويل.

¹ GODUIN ALDERMAN - ، المحاسبة المالية FINANCIAL ACCT، ترجمة نضال محمود الرمحي، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2013، ص342.

² خليل الدليمي، عبد الرزاق الساكين، نواق فخر، مبادئ المحاسبة المالية الجزء الأول، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011. ص 29.

2- أهمية جدول التدفقات النقدية

أصبح جدول التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية المطلوب اعدادها في أغلب المؤسسات الاقتصادية ويرجع ذلك الى الدور المهم الذي يلعبه في توفير المعلومات اللازمة لمستخدميه، ويمكن تلخيص أهمية هذا الجدول فيما يلي¹:

- ✓ يوفر جدول التدفقات النقدية معلومات مفيدة بشأن الهيكل المالي لمؤسسة؛
- ✓ يوفر جدول التدفقات النقدية معلومات اضافية لمستخدمين عن أصول وخصوم، حقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة؛
- ✓ يعزز جدول التدفقات النقدية من القدرة على مقارنة الوضع التشغيلي لمختلف المؤسسات من خلال استبعاد آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس العمليات والأحداث التي تؤدي الى نتائج مختلفة
- ✓ يعمل جدول التدفقات النقدية كمؤشر يمكن استخدامه في تقدير حجم التدفقات النقدية وكذلك في تقدير حجم التدفقات النقدية المستقبلية، وكذلك في دقة تقدير التخطيط الماضي للتدفقات النقدية المستقبلية.

3- مكونات جدول التدفقات النقدية:

يتكون جدول التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة التجارية، الأنشطة التمويلية.

- **الأنشطة التشغيلية:** "هي الأنشطة الرئيسية لتوليد الإيراد في المؤسسة والأنشطة الأخرى التي لا تصنف ضمن الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية"²، وتنقسم الى³:
 - ✓ المتحصلات من بيع السلع والخدمات أو من تحصيل الحسابات المدنية الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق القبض)، وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي.
 - ✓ المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة للعملاء وكذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون وأوراق دفع)، وكذلك المدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب.

¹ طارق عبد العال حماد، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الثاني، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2003، ص 148-150.

² محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، مشاكل الاعتراف كالمقاييس والافصاح، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 337.

³ رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 347.

- الأنشطة الاستثمارية: "هي تلك الأنشطة المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل أو التخلص منها وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود المكافئة للنقدية"¹. وتتمثل في: ²
 - ✓ المتحصلات من بيع الاستثمارات المالية أو من بيع أصول ثابتة أو أي أصول أخرى خلاف المخزون السلعي.
 - ✓ المدفوعات مقابل زيادة الاستثمارات في الأوراق المالية أو شراء أصول ثابتة أو أي أصول أخرى بغرض الاقتناع لتسهيل نشاط المؤسسة وليس بغرض إعادة البيع.
- الأنشطة التمويلية: وهي الأنشطة التي ينتج عنها التغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية وذلك بالإضافة الى عمليات الاقتراض، أي الحصول على القروض أو تسديدها وتتضمن:
 - ✓ المتحصلات من اصدار الأسهم أو السندات أو أي مصدر تمويلي آخر.
 - ✓ المدفوعات في شكل توزيعات أرباح أو رد جزء من حقوق الملكية لأصحابها أو سداد القروض طويلة الأجل.

المطلب الثالث: جدول تغير في رؤوس الأموال الخاصة والملاحق

سيتم دراسة هذا المطلب لكلا من جدول تغير رؤوس الاموال الخاصة والملاحق

أولاً: جدول تغير في رؤوس الاموال الخاصة (التغير في حقوق الملكية)

سوف يتم دراسة هذا المطلب بعرض مفهوم جدول تغير رؤوس الاموال الخاصة واهميته والمعلومات الواجب توفرها حسب النظام المحاسبي المالي واخيرا كيفية عرضه.

1- مفهوم جدول تغير رؤوس الاموال الخاصة:

هي حلقة الربط بين حسابات النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم اصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997³. وقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات الاموال الخاصة بأنها: "تشكل

¹ - محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، مشاكل الاعتراف كالقياس والافصاح، مرجع سابق، ص337

² - رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص347.

³ - فائزة زهدي الشلتوبي، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح من المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، رسالة شهادة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2005، ص23.

تحليلا للحركات الي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية¹

2- أهمية جدول التغير في رؤوس الأموال الخاصة:

"تتبع أهمية جدول التغير في رؤوس الأموال الخاصة من ربطها لجدول حسابات النتائج والميزانية فيفصح عن التغير الناجم عن جدول حسابات النتائج متمثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما يقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود حقوق الملكية من أول الدورة المالية وصولا الى حقوق الملكية في اخر الدورة"²

3- المعلومات الواجب تقديمها في جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة:

قدم النظام المحاسبي المالي معلومات مطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي³:

- ✓ نتيجة الصافية للسنة المالية؛
- ✓ تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- ✓ المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- ✓ عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)
- ✓ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

ثانيا: الملاحق

يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة. ويشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية⁴:

- ✚ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛
- ✚ مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة وقائمة تغيرات الأموال الخاصة؛

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 المؤرخ في 26 يوليو 2008، المادة رقم 1.250، ص26.

²فايزة زهدي الشلتوني، مرجع سابق، ص23.

³القرار العدد 19، مرجع سابق، المادة رقم 1.250، ص-ص26-27.

⁴القرار العدد 19، مرجع سابق، ص38.

المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي يحتمل

أن تكون حصلت مع تلك المؤسسات أو مسيرتها؛

المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفيية.

المبحث الثاني: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي ليشخص وضعية المؤسسة وإبراز مدى توازنها ومن أهمها مؤشرات التوازن المالي تتمثل في كل من رأس المال العامل واحتياج في رأس المال العامل وأخيرا الخزينة وفي هذا المبحث سنتناول كل عنصر على حدي.

المطلب الأول: استخدام مؤشر رأس مال العامل الصافي الإجمالي FRNG

1- مفهومه:

التعريف الأول: يعرف رأس المال العامل على أنه "مجموع المواد الدائمة الباقية تحت تصرف المؤسسة بعد تحويل الأصول الثابتة، فهو يمثل هامش أمان لتمويل الأصول المتداولة"¹

التعريف الثاني: يمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها في الأصول قصيرة الاجل وتعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروحا منها إجمالي الخصوم المتداولة وهو رأس المال الفائض المستعمل اثناء دورة الاستغلال.²

2- طرق حسابه:

يمكن حساب رأس المال العامل بأسلوبين هما: أسلوب أعلى الميزانية وأسلوب أسفل الميزانية³.

- أسلوب أعلى الميزانية: في هذه الحالة فإنه يساوي إلى الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{الاموال الدائمة} = (\text{الأموال الخاصة} + \text{الديون الطويلة الأجل})$$

هذا الأسلوب يركز على تحديد أصل رأس المال العامل والمتغيرات المحددة له.

- أسلوب أسفل الميزانية: في هذه الحالة يساوي رأس المال العامل إلى الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل .

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل}$$

$$\text{الاصول المتداولة} = (\text{المخزونات} + \text{قيم محققة} + \text{قيم جاهزة})$$

يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل وهو تمويل جزء من دورة الاستغلال.

¹ ربة يونس، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 20 العدد 02(34-2016)، ص53.

² يوسف قريشي، التسيير المالي، دار والي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 83.

³ عادل عشي، مرجع سابق، ص50.

3- أنواع رأس المال العامل¹:

ويأخذ رأس المال العامل أنواع أساسية أهمها:

- رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة من تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون}$$

- رأس المال العامل الأجنبي: هو ذلك الجزء من الديون الخارجية التي تمويل رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة.

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة}$$

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{ديون طويلة الأجل} + \text{ديون قصيرة الأجل}$$

- ✓ رأس المال العامل الإجمالي: وهو مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموع الأصول المتداولة أي:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الأصول المتداولة} = \text{قيم الإستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة}$$

4- حالاته:

ويمكن لرأس المال العامل أن يأخذ ثلاث حالات، وهي²:

- رأس مال عامل أكبر من الصفر، ويعني ذلك أن أصول المؤسسة المتداولة أكبر من خصومها المتداولة ما يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير يزيد من قدرة مؤسسة على تسديد ديونها عند تاريخ استحقاقها، كما يساعدها على مواجهة الاضطرابات التي قد تحدث في دورة الاستغلال .
- رأس مال عامل أقل من الصفر، ويعني ذلك أن الأصول المتداولة للمؤسسة أقل من خصومها المتداولة ما يجعلها تواجه صعوبات في الأجل القصير، وعدم قدرتها على الوفاء بالتزامها تجاه الغير مما يجبرها بالقيام بتعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي .

¹ - الازهاري قريوي وغربي ياسر ونذير أكرم، دور مؤشرات التوازن المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة متطلبات شهادة ماستر

أكاديمي، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2020، ص 8-9

² - ريمة يونس، مرجع سابق، ص 53.

- رأس مال عامل يساوي الصفر، ويعني ذلك أن الأصول المتداولة للمؤسسة تساوي خصومها المتداولة أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في تاريخ استحقاقها.

المطلب الثاني: استخدام مؤشر الاحتياج في راس مال العامل BFR

1- الاحتياج في رأس مال العامل BFR¹:

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع المجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية. يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة ديونها المترتبة على النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في راس مال العامل.

يمكننا تجزئة الاحتياج في راس مال العامل تبعا لعلاقة العناصر المباشرة بالنشاط او عدمها:

◀ الاحتياج في راس مال العامل للاستغلال BFR_{ex}:

ينطبق عليه التعريف السابق ويتميز بإنتماء جميع عناصر سواء كانت حقوق او ديون الى دورة الاستغلال، يمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال:

$$\text{BFR}_{\text{ex}} = \text{E}_{\text{ex}} - \text{R}_{\text{ex}}$$

◀ الاحتياج في راس مال العامل خارج الإستغلال BFR_{hex}:

يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات الغير رئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي، ويحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال:

$$\text{BFR}_{\text{hex}} = \text{E}_{\text{hex}} - \text{R}_{\text{hex}}$$

◀ الاحتياج في راس مال العامل الاجمالي BFR_g²:

يتمثل احتياج راس مال العامل في الفرق بين الأصول المتداولة عدا الخزينة والديون قصيرة الأجل عدا السلفات المصرفية. نلاحظ أن الخزينة لم تؤخذ بعين الاعتبار، وهذا لعدم الإمكان اعتبارها احتياجا للدورة، وكذلك

¹- الياس ساسي ويوسف فريشي، مرجع سابق، ص- ص 84-85.

²- عادل عشي، مرجع سابق، ص53.

السلفات المصرفية وهذا لطبيعتها، لأنها في الغالب تكون في شكل ديون سائلة لفترة قصيرة جدا تمنح للمؤسسة في آخر الدورة للتسوية.

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = \text{احتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة}$$

$$= (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم محققة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

2- حالات الاحتياج في راس مال العامل:

ويأخذ احتياج رأس المال العامل ثلاث حالات، هي ¹:

- احتياج رأس مال عامل موجب: يدل على أن موارد الدورة لم تكفي لتغطية احتياجات الدورة، أي أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة لتغطيته احتياجاتها .
- احتياج رأس المال العامل سالب: يدل على أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ما يوحي بوضعية مالية مريحة للمؤسسة .
- احتياج رأس المال العامل معدوم: يدل على أن موارد الدورة تغطي احتياجاتها، ما يوحي بالاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة

¹ - ريمة يونس، مرجع سابق، ص 53.

المطلب الثالث: استخدام مؤشر الخزينة الصافية الإجمالية TNG

1- تعريف الخزينة:

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة. إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وأن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، لأن المؤسسات في السوق تتنافس من أجل كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع، بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية، لكنها ضحت بالاحتفاظ بالوفاء بالديون المستحقة، وقد ينتج عن هذا تبعيات سلبية، فكلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، وأكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلا، حيث توفيق بين السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضت أجلها¹.

2- حساب الخزينة:

إذن فالخزينة تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية.}$$

ويمكن إيجاد علاقة أخرى لحساب النتيجة إذا تم القيام بالحسابات التالية:²

لدينا:

$$\bullet \text{ الأصول} = \text{القيم الثابتة} + \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم محققة} + \text{قيم جاهزة} \dots \dots \dots (1)$$

$$\text{القيم الجاهزة} = \text{الأصول} - (\text{القيم الثابتة} + \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم محققة})$$

$$\bullet \text{ الخصوم} = \text{الأموال الدائمة} + \text{الديون القصيرة الأجل} + \text{السلفات المصرفية} \dots \dots \dots (2)$$

$$\text{السلفات المصرفية} = \text{الخصوم} - (\text{الأموال الدائمة} + \text{الديون القصيرة الأجل})$$

$$\bullet \text{ الأصول} = \text{الخصوم} \dots \dots \dots (3)$$

بتعويض قيمتي القيم الجاهزة والسلفات بما يكافئهما في الخزينة نجد:

¹ - اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، ص 66.

² - عادل عشي، مرجع سابق، ص 55-56

الخزينة = [الأصول - (القيم الثابتة + قيم الاستغلال + قيم محققة)] - [الخصوم - (الأموال الدائمة + الديون القصيرة الأجل)]

= رأس المال العامل الدائم - احتياج رأس مال العامل

ومنه:

الخزينة = رأس مال عامل - احتياج رأس مال عامل

3- حالات الخزينة:

وتأخذ الخزينة ثلاث حالات، وهي¹:

✓ **الخزينة أكبر من الصفر:** وهذا ما يعني أن $(BFR > FR)$ ، في هذه الحالة المؤسسة قامت بتغطية رأس المال العامل عن طريق تجميد جزء من أموالها الثابتة، ما ينتج عنها فائض في السيولة (أموال مجمدة) لهذا عليها معالجة وضعيتها إما بالاستثمار، أو شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن .

✓ **الخزينة أصغر من الصفر:** وهذا ما يعني أن $(BFR < FR)$ ، في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز أي عدم قدرة على وفاء بالتزاماتها اتجاه الغير عند تاريخ استحقاقها نتيجة وجود تكاليف إضافية ما يجعل المؤسسة مجبرة على قيام بتعديلات، منها: مطالبة بحقوقها لدى الغير أو الاقتراض من البنوك، أو التنازل عن بعض الاستثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ إلى بيع بعض المواد الأولية .

✓ **الخزينة تساوي الصفر:** وهذا ما يعني أن $(FR = BFR)$ ، وهي الخزينة المثالية الناتجة عن حسن التسيير وذلك للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، ومنه التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

¹ - ريمة يونس، مرجع سابق، ص 54.

المبحث الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

المطلب الأول: مفهوم وأهمية النسب المالية.

أولاً: مفهوم النسب المالية.

تشكل النسب المالية القاعدة الأساسية للقيام بتطوير التحليل المالي نحو الأساليب الأكثر تقدماً، إلى أن الأساس هو صياغة هذه النسب بأسلوب علمي، بحيث تكون هناك إمكانية لتخفيض الوقت والجهد اللازمين للوصول إلى نتائج أكثر دقة بدال من محاولة استخدام كل نسبة على حده وتفسيرها بشكل منفرد، مما يؤدي إلى تداخل المعلومات والنتائج التي قد نصل إليها.

تعتبر النسب المالية عن العلاقة بين عنصرين أو أكثر من عناصر القوائم المالية، ويعد التحليل بالنسب المالية من أكثر أساليب التحليل شيوعاً، وعادة ما يعبر عن النسب والمؤشرات المالية بنسبة مئوية أو بعدد مرات حتى تكون ذات دلالة ومعنى.

ويشير إلى إن النسب والمؤشرات المالية ما هي إلا محاولة إيجاد العلاقة بين معلومتين والربط بين المؤشرات والنسب المالية المختلفة التي تزود الأطراف المعنية بفهم أفضل لوضع المنشأة المالي .

هناك الكثير من النسب والمؤشرات المالية المتعارف عليها في الفكر المحاسبي لها قدرة على بيان طبيعة الوضع المالي الحالي والمستقبلي للمشروع¹. ومنها نذكر أهم أنواع النسب المالية المتمثلة في:

✓ نسب السيولة

✓ نسب هيكل التمويل (المديونية)

✓ نسب النشاط

✓ نسب الربحية (المردودية)

ثانياً: أهمية النسب المالية

تهتم اغلب المؤسسات و الإدارات المالية ومكاتب الاستشارات والمحاسبون بالنسب المالية باعتبارها احد أدوات قياس الوضع المالي لها في زمن معين أو من خلال سنة مالية.² وتتمثل أهمية النسب في النقاط التالية³:

✚ تحديد مدى قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات الجارية .

¹ - عادل نايف وخالد المطيري، إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين، رسالة الماجستير، قسم المحاسبة، جامعة آل البيت، الجزائر، 2015، ص 21-22.

² - ابتسام عليوة وحوورية لولو، مدى اعتماد البنوك التجارية على النسب المالية في اتخاذ قرار التمويل، مذكرة شهادة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2016، ص 43.

³ - بتسام عليوة وحوورية لولو، مرجع سابق، ص 43-44.

✚ قياس درجة نمو المنشأة والكشف عن مواطن القوة والضعف.

✚ توفير البيانات اللازمة لإتخاذ القرارات ورسم السياسات واعداد الموازنات التقديرية.

✚ قياس الفعالية الكلية للمنشأة ومستوى أدائها .

✚ قياس الفعالية التي تحصل عليها المنشأة باستغلالها لمختلف موجداتها لتحقيق الربحية.

وعلى الرغم من هذا إلى أنه يجب استعمالها بحذر شديد، لأن التحليل بواسطة النسب ليس إلا مرحلة أولية فهي لا تعطي للمسیر إلا جزء من المعلومة التي هو في حاجة إليها من أجل اتخاذ القرار.

المطلب الثاني: نسب السيولة وهيكل التمويل (المديونية)

أولاً: نسب السيولة.

تقيس نسب السيولة مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل تجاه دائئتها عندما يحين أجل استحقاق هذه الالتزامات. وترتبط هذه النسب بوجود هذه الأصول السائلة التي يمكن تداولها في الأسواق، وتحويلها إلى نقدية بسهولة وسرعة عند سعر السوق¹. وأهم هذه النسب ما يلي²:

نسبة التداول (السيولة العادية) = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

كلما كانت هذه النسبة مرتفعة تدل على ارتفاع السيولة، وبالتالي فهي تستخدم لقياس مدى قدرة الأصول المتداولة للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل. والمعيار الذي يمكن الاسترشاد به هو في حدود 2/1 أي أن الأصول المتداولة تكون ضعف الخصوم المتداولة، وهذا المعيار منطقي لانه لو انخفضت الأصول المتداولة إلى النصف فأن الشركة ستكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها .

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم المتداولة

تحسب هذه النسبة بنفس طريقة نسبة التداول، ولكن بعد طرح المخزون من بسط النسبة، وذلك لأن المخزون أقل سيولة. وهي أداة لقياس السيولة وتقويم قابلية الشركة على الإيفاء بالتزاماتها بصورة فورية، كما انه يعد مؤشراً يعكس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.

نسبة السيولة الحالية = النقدية / الخصوم المتداولة

تدل هذه النسبة على قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها سهلة التحويل إلى نقدية .

¹ - زعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 99.

² - عادل نايف خالد المطيري، مرجع سابق، ص 23-24.

$$\text{نسبة السيولة الأكثر تحفظا} = \text{مجموع الأصول المتداولة} - \text{المخزون} - \text{الذمم} - \text{المدفوعات المقدمة} / \text{مجموع الخصوم المتداولة}$$

ثانيا: نسب هيكل التمويل (المديونية)

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها. ويكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جوانب عديدة أهمها التأثير على كل من العائد والخطر. إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية، حيث يسمح بخصم فوائد القروض من وعاء الضريبة على الدخل. غير أنه من ناحية أخرى ثمة مخاطر تكتنف تزايد الاعتماد على القروض في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض وفوائدها الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة، ونتيجة لما سبق تكتسب نسب التمويل أهمية خاصة لكل الأطراف المعنية بالمؤسسة. ومن أهم هذه النسب ما يلي:

1- نسبة التمويل الخارجي:

تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يترتب على انخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والأموال، إذ من المتوقع ألا تواجه المؤسسة صعوبات في سداد قيمة القرض والفوائد عندما يحين موعد استحقاقها، أما ارتفاع هذه النسبة فيشير إلى صعوبات ستتعرض لها المؤسسة.

يتم حساب نسبة الاقتراض وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}$$

2- نسبة الديون إلى حقوق الملكية

توضح هذه النسبة مدى الاعتماد على الديون كمصدر من مصادر التمويل مقارنة بمصادر التمويل الداخلية، كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما استطاعت المؤسسة أن تتعامل بمرونة مع الدائنين، أما إذا كانت مرتفعة فإن المخاطر التي يتعرض لها الدائنون سوف تزداد بسبب تناقص مساهمة الملكية في هيكل التمويل، وبالتالي سوف تجد المؤسسة صعوبة في الحصول على أموال إضافية عن طريق القروض. ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \text{مجموع الديون} / \text{حقوق الملكية}$$

3- نسبة التمويل الدائم

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة. ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

4- نسبة التمويل الخاص

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك، والعكس صحيح.

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}^1}$$

5- معدل التمويل بالديون طويلة الأجل:

يستخدم هذا المؤشر لتحديد قابلية أصول الشركة على تغطية الالتزامات طويلة الأجل في تاريخ استحقاقها. ويتم حساب النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل التمويل بالديون طويلة الأجل} = \frac{\text{التزامات غير المتداولة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

6- نسبة تغطية الفائدة:

ويتم حساب النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية الفائدة} = \frac{\text{الربح قبل الإيرادات والمصاريف الأخرى}}{\text{وتكلفة الفائدة}}$$

المطلب الثالث: نسب النشاط ونسب الربحية (المردودية)

أولا: نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وكذا أكبر ربح ممكن¹. ومن بين هذه النسب نذكر ما يلي: ²

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال / إجمالي الأصول	توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول غير الجارية	رقم الأعمال / الأصول غير الجارية	يشير معدل دوران الأصول غير الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول الجارية	رقم الأعمال / الأصول الجارية	يشير معدل دوران الأصول الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال.
معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة / رصيد المخزون	يساعد هذا المعدل على معرفة سرعة تدفق الأموال خلال المخزون السلعي.
فترة التخزين	365 يوم / معدل دوران المخزون	يقوم هذا المؤشر على قياس عدد الأيام المطلوبة لتحويل المخزون إلى أصول أكثر سيولة.
معدل دوران الذمم	رقم الأعمال / رصيد الذمم	يقيس هذا المعدل كفاءة عمليتي منح الائتمان والتحصيل، بمعنى أنه كلما زاد معدل الدوران كلما دل ذلك على كفاءة الإدارة والعكس صحيح.
فترة التحصيل	365 يوم / معدل دوران المدينين	يقصد بفترة التحصيل الفترة ما بين إتمام صفقة البيع وتحصيل قيمة فواتير البيع، وهي مؤشر على سيولة رصيد المدينين، فكلما كانت فترة التحصيل قصيرة كلما دل ذلك على درجة عالية من السيولة.
معدل دوران النقدية	رقم الأعمال / الموجودات وما بمثله	تبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة.
فترة الدفع	360 يوم / معدل دوران الحسابات الدائنة	ان فترة الدفع ترتبط بقدرة الإدارة على تسديد الالتزامات المستحقة عليها، والمنطق التحليلي هنا، أنه كلما زادت فترة الدفع، كلما دل ذلك على تباطؤ الإدارة في التسديد، ليكون الانخفاض فيها معبرا عن التحسن في السيولة.

ثانيا: نسب الربحية (المردودية)

وفيما يلي أهم نسب المردودية:

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة.

¹ - اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 46

² - لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 100

تعتبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الارباح	النتيجة الصافية/ مجموع الأصول	المردودية الاقتصادية
تعتبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال.	النتيجة الصافية/ رقم الأعمال خارج الضريبة	المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية)
تسمح هذه النسبة باكتشاف القدرات التجارية للمؤسسة لذلك فهي تستعمل فقط من طرف المؤسسات التجارية فهي توضح الربحية التجارية لمختلف عمليات الشراء بغرض إعادة البيع.	الهامش الإجمالي / رقم الأعمال خارج الضريبة	مردودية النشاط (نسبة الهامش الإجمالي)
وهو أكثر المؤشرات التحليلية التي تستخدم في تقييم الأداء في المؤسسات والتي تهم الإدارة والملاك والمستثمرين.	صافي الربح قبل الفائدة والضريبة/ مجموع الاستثمارات	معدل العائد على الاستثمار

المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص 107

خلاصة الفصل

من خلال ما تقدم نستطيع القول بأن التحليل المالي من ادوات مراقبة التسيير تستعملها الادارة المالية في تسيير شؤون المؤسسة ككل.

فتشخيص الوضعية المالية لمؤسسة يقوم بفحص وتحليل القوائم المالية المختلفة (الميزانية، حسابات النتائج) ومؤشرات التوازن والنسب المالية، لمعرفة التغيرات الخاصة بالمركز المالي اذ هو الداعم الاساسي للمسيرين الماليين داخل المؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن سوف لدقيق

تمهيد

بعد ما تطرقنا في الفصل الأول إلى الأسس النظرية لتشخيص المالي والتقييم والتحليل الوضع المالي، وكذلك تم التطرق في الفصل الثاني إلى تحليل القوائم المالية من خلال عرض المؤشرات المالية والنسب الأكثر استخداما في تقييم وضع المؤسسة، سنحاول في هاذ الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، وقد وقع اختيارنا على مؤسسة سوف للدقيق باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي إنتاجي محولين التعرف على وضعيتها المالية، وهي من المؤسسات المنافسة في مجال الدقيق.

وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى تعريف بالمؤسسة محل الدراسة وذلك في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني تم عرض الميزانية من خلال الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية الوظيفية المفصلة ثم المختصرة لسنوات (2021/2020/2019) كذلك عرض جدول حسابات النتائج، فقد تم تحليل ادوات التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية والاستعانة بجدول حسابات النتائج في المبحث الثالث، وقمنا أيضا بدراسة بعض العوامل المؤثرة على المنشأة.

ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة سوف للدقيق.

المبحث الثاني: عرض الميزانيات وجدول حساب النتائج لمؤسسة سوف لدقيق.

المبحث الثالث: تحليل ادوات التشخيص المالي باستخدام نسب والمؤشرات التوازن المالي لمؤسسة سوف لدقيق.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة مطاحن سوف للدقيق.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى نظرة عامة حول مؤسسة مطاحن سوف للدقيق من خلال تعريفها وطبيعة نشاطها وأهدافها والتطرق إلى هيكلها التنظيمي للمؤسسة التي تسعى لتحقيقها.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة مطاحن سوف للدقيق:

مطاحن سوف للدقيق هي شركة ذات مسؤولية محدودة تابعة للخواص جاءت تسميتها نسبة لتسمية المنطقة التي تقع فيها، وقد تم تأسيسها في 1999/12/21 بمساهمة ثلاثة شركاء.

- المساحة: تقدر مساحتها الإجمالية بـ 9000م مقسمة الى قطعتين هما:
 - ✓ القطعة الأولى: مساحتها 600م خاصة لممارسة العملية الإنتاجية.
 - ✓ القطعة الثانية: مساحتها 480م مخصصة لمخازن المواد منها 20م للإدارة.
- طاقة الإنتاج:
 - ✓ 15000 قنطار في اليوم من القمح اللين.
 - ✓ 5000 قنطار في اليوم من القمح الصلب.
- سعة التخزين:
 - ✓ 39000 قنطار من المتوج النهائي.
 - ✓ 12500 قنطار من القمح.
- الطاقة التشغيلية:

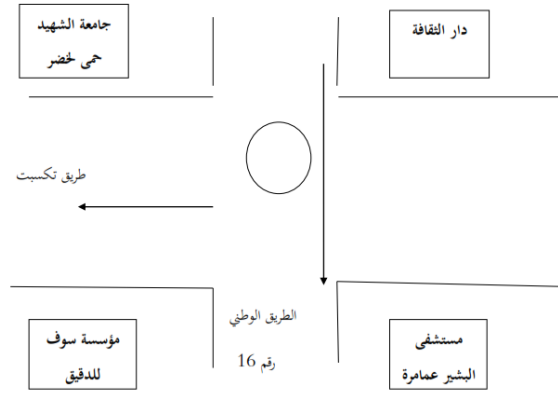
المجال البشري: تتكون المؤسسة من 50 عاملا موزعين حسب مهامهم في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): يمثل عدد عمال المؤسسة.

الوظائف	عدد العمال
الإدارة	06
الإنتاج	30
السائقين	10
الحراس	04

المصدر: من إعداد المتربصات بناء عن معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

- الموقع: تقع الشركة في الناحية الغربية من ولاية وادي سوف حيث يحدها من الشرق مؤسسة صناعة الشكولاتة سابقا وتحدها غربا حظائر ومباني للخواص أما شمالا فيحدها الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 03 والطريق الوطني رقم 16 ويحدها جنوبا مباني سكنية.



الشكل رقم (01): مخطط يوضح موقع المؤسسة.

المصدر: من إعداد المتربصات بناء على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

- طبيعة نشاط المؤسسة: يتمثل نشاط الشركة في عمليتي الإنتاج والبيع لكل من الفرينة والسميد والنخالة والسملات، حيث تشتري المؤسسة احتياجاتها من المواد الأولية والمتمثلة في القمح بنوعيه اللين والصلب من تعاونية الحبوب والخضر الجافة بأوماش بسكرة حيث تمول من القمح الصلب. أما المبيعات فهي تبيع كل منتوج في مواصفات وأوزان مختلفة، فالسميد يتفرع عن سميد ممتاز وآخر عادي وثالث رطب حيث تتم تعبئة هذه المنتجات في أكياس مختلفة الأوزان وذلك تبعا لطبيعة الطلب كما موضحة في شكل التالي.

الجدول رقم (2-3): منتجات مؤسسة مطاحن شركة سوف للدقيق.

المتنوع	النوعية	السعة
السميد	سميد ممتاز	10كلغ-25كلغ
	سميد عادي	25كلغ
النخلة	نخالة حمراء (بالقمح الصلب)	25كلغ
	نخالة بيضاء (بالقمح اللين)	25كلغ

المصدر: معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

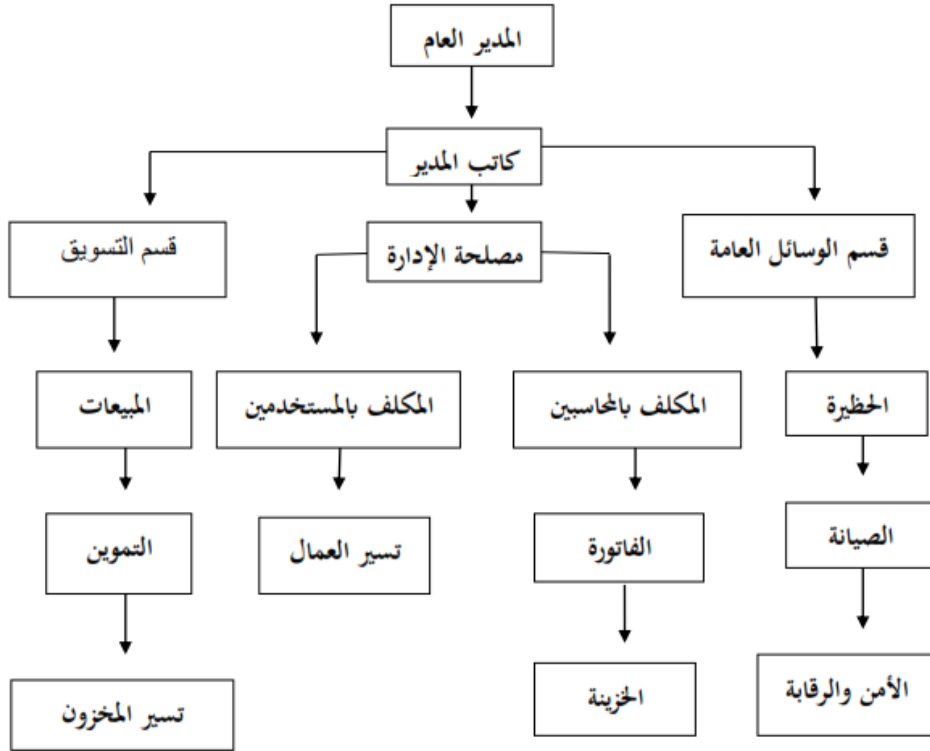
المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة سوف للدقيق

تضم مؤسسة سوف للدقيق عدة هياكل وتركيبات، تم انجاز التركيب الصناعي للمؤسسة من طرف المؤسسات الأجنبية.

فالتركيب الخاص بإنتاج السميد أنجز من طرف المؤسسة الايطالية (LOPORCHPO) وذلك نظرا لخبرة الايطاليين في هذا المجال بالذات.

أما التركيب الخاص في إنتاج الفرينة فقد أنجز من طرف المؤسسة التركية (IRMAK) كما تضم عدة هياكل وتركيبات أهمها:

- ✚ مطحنة لطحن القمح الصلب ب سعة 600 قنطار.
- ✚ مطحنة لطحن القمح اللين ب سعة 200 قنطار.
- ✚ مطحنة لطحن القمح الصلب واللين ذو سعة 500 قنطار.
- ✚ خزان رئيسي ذو سعة 10000 قنطار وينقسم الى عدة أجزاء: خزان للقمح الصلب ذو سعة 500 قنطار.
- ✚ خزان للقمح اللين ذو سعة 500 قنطار.
- ✚ مخزن للمنتوج النهائي المستودع ذو سعة 100 قنطار للمنتجين.
- ✚ ورشات الإنتاج (السميد، الفرينة، ورشة العجائن قيد التركيب).
- ✚ مستودع لحزن المنتجات من العجائن.
- ✚ مبنى إداري.
- ✚ غرفة تغيير الملابس.
- ✚ الجسر الوزن.
- ✚ خزان الماء.
- ✚ شاشة مراقبة.



شكل رقم (02): مخطط يوضح الهيكل التنظيمي للشركة.

المصدر: معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الثالث: أهداف الشركة سوف للدقيق

أولاً- أهداف الشركة:

منذ بدء التفكير في إنشاء الشركة سطرت أهداف بغية الوصول إليها مباشرة العمل، وتمثل في:

- ✓ التأمين الغذائي هو الهدف الاستراتيجي خاصة لولايات الجنوب وتغطية حاجيات السوق.
- ✓ توفير مناصب الشغل على جميع المستويات.
- ✓ رفع وتحسين الكفاءة الإنتاجية داخل الشركة.
- ✓ تطوير المنتج كل سنة قصد إشباع رغبات المستهلك بمختلف شرائحه وتحقيق عائد أفضل.
- ✓ تحقيق الأهداف الشخصية للأصحاب المشروع والعاملين فيه.
- ✓ السعي للحصول على أكبر عدد ممكن من الطلبات.
- ✓ حماية البيئة والعمال والمستهلك عن طريق احترام قوانين المنظمة لكل ذلك.

ثانياً- أهداف مستقبلية:

- ✓ زيادة رأس مال الوحدة عن طريق إدخال مشاريع أخرى.
- ✓ إدخال أجهزة جديدة لصناعة الدقيق.

- ✓ إدخال أجهزة جديدة لصناعة الدقيق لخبازه الحلويات، منتج رجم (الخبز الكامل)، الكسكسي، العجائن، السميد.
- ✓ وحدة إنتاجية للأعلاف في نفس المقر.
- ✓ إنشاء نقاط بيع في مختلف ولايات الجنوب.

المبحث الثاني: عرض الميزانيات وجدول حساب النتائج لمؤسسة سوف لدقيق.
المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية المفصلة لسنوات 2019 و 2020 و 2021.

سنحاول في هذا المطلب إعداد الميزانية المالية المفصلة.

أولاً: الميزانية المالية المفصلة لسنة 2019

جدول رقم (3-3) : يوضح الميزانية المالية المفصلة لسنة 2019

الميزانية المالية في 2019/12/31			
الخصوم المالية		الاصول المالية	
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	رؤوس الأموال الخاصة :		أصول غير جارية:
225,000,000.00	رأس المال تم إصداره	66,000.00	تثبيتات معنوية:
55,889,589.69	علاوات و احتياطات		تثبيتات عينية :
	فارق إعادة التقييم		اراضي
6,614,009.37	نتيجة صافية للدورة	57,377,182.06	مباني
9,429,452.93	ترحيل من جديد	204,010,309.15	تثبيتات عينية اخرى:
		2,925,000.00	تثبيتات ممنوح امتيازها:
296,933,051.99	مجموع الأموال الخاصة	31,507,868.38	تثبيتات يجري إنجازها :
			تثبيتات مالية :
			مساهمات أخرى وحسابات
	خصوم غير جارية :		دائنة ملحقه بما
	قروض و ديون مالية	142,260,900.46	قروض و اصول مالية اخرى
105,412,012.90	ضرائب		غير جارية
	ديون أخرى غير جارية		ضرائب مؤجلة على الاصول
105,412,012.90	مجموع خصوم غير جارية	438,147,260.04	مجموع الاصول الغير جارية
			أصول جارية :
		33,842,003.88	المخزونات
	خصوم جارية :	44,846,076.79	الزبائن
176,122,885.81	موردون وحسابات ملحقه	1,153,498.20	المديون الاخرون
2,062,753.91	ضرائب	15,774,769.64	الضرائب و ما شبهها
27,686,268.67	ديون اخرى	74,453,614.74	الخزينة
250.00	الخزينة		
205,872,158.39	مجموع الخصوم الجارية	170,069,963.24	مجموع الاصول الجارية
608,217,223.28	المجموع العام للخصوم	608,217,223.28	المجموع العام للأصول

ثانيا: الميزانية المالية المفصلة لسنة 2020

جدول رقم (3-4) : يوضح الميزانية المالية المفصلة لسنة 2020

الميزانية المالية في 2020/12/31			
الخصوم المالية		الاصول المالية	
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	رؤوس الأموال الخاصة :		أصول غير جارية:
225,000,000.00	رأس المال تم إصداره	66,000.00	تثبيات معنوية:
61,511,497.14	علاوات و احتياطات		تثبيات عينية :
	فارق إعادة التقييم		اراضي
20,531,568.16	نتيجة صافية للدورة	51,718,674.77	مباني
3,855,635.00	ترحيل من جديد	163,445,301.23	تثبيات عينية اخرى:
		2,925,000.00	تثبيات ممنوح امتيازها:
310,898,700.30	مجموع الأموال الخاصة	13,501,766.39	تثبيات يجري إنجازها :
			تثبيات مالية :
			مساهمات أخرى وحسابات
	خصوم غير جارية :		دائنة ملحقه بها
	قروض و ديون مالية	143,110,900.46	قروض و اصول مالية اخرى
93,955,284.32	ضرائب		غير جارية
	ديون أخرى غير جارية		ضرائب مؤجلة على الاصول
93,955,284.32	مجموع خصوم غير جارية	374,767,642.85	مجموع الاصول الغير جارية
			أصول جارية :
		36,639,077.18	المخزونات
	خصوم جارية :	48,873,227.65	الزبائن
91,161,500.60	موردون وحسابات ملحقه	1,083,883.20	المدينون الاخرون
4,234,603.34	ضرائب	15,831,565.13	الضرائب و ما شبهها
34,591,458.03	ديون اخرى	57,646,400.58	الحزينة
250.00	الحزينة		
129,987,811.97	مجموع الخصوم الجارية	160,074,153.74	مجموع الاصول الجارية
534,841,796.59	المجموع العام للخصوم	534,841,796.59	المجموع العام للأصول

ثالثا: الميزانية المالية المفصلة لسنة 2021

جدول رقم (3-5) : يوضح الميزانية المالية المفصلة لسنة 2021

الميزانية المالية في 2021/12/31			
الخصوم المالية		الاصول المالية	
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	رؤوس الأموال الخاصة :		أصول غير جارية:
225,000,000.00	رأس المال تم إصداره	66,000.00	تثبيتات معنوية:
78,963,329.94	علاوات و احتياطات		تثبيتات عينية :
	فارق إعادة التقييم		اراضي
28,707,560.15	نتيجة صافية للدورة	45,226,524.14	مباني
3,855,635.00	ترحيل من جديد	98,080,557.76	تثبيتات عينية اخرى:
		2,925,000.00	تثبيتات ممنوح امتيازها:
336,526,525.09	مجموع الأموال الخاصة	13,796,148.89	تثبيتات يجري إنجازها :
			تثبيتات مالية :
			مساهمات أخرى وحسابات
	خصوم غير جارية :		دائنة ملحقه بما
91,697,905.81	قروض و ديون مالية	143,110,900.46	قروض و اصول مالية اخرى
	ضرائب		غير جارية
	ديون أخرى غير جارية		ضرائب مؤجلة على الاصول
91,697,905.81	مجموع خصوم غير جارية	303,205,131.24	مجموع الاصول الغير جارية
			أصول جارية :
		43,653,399.86	المخزونات
	خصوم جارية :	102,333,275.44	الزبائن
84,379,455.33	موردون وحسابات ملحقه	1,083,883.20	المدنيون الاخرون
5,146,524.86	ضرائب	278,628.08	الضرائب و ما شبهها
37,146,800.53	ديون اخرى	104,342,893.81	الخزينة
	الخزينة		
126,672,780.72	مجموع الخصوم الجارية	251,692,080.37	مجموع الاصول الجارية
554,897,211.62	المجموع العام للخصوم	554,897,211.61	المجموع العام للأصول

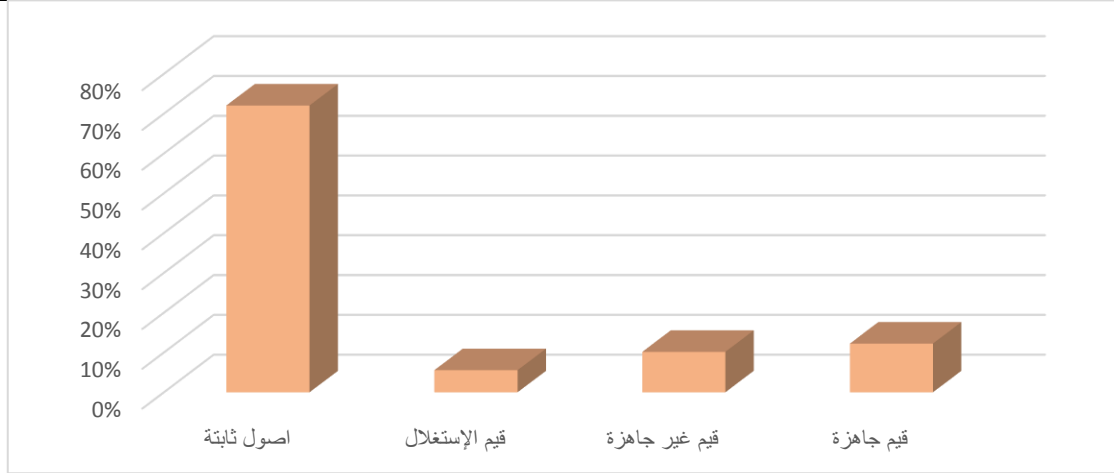
المطلب الثاني: عرض الميزانية المالية المختصرة

سنحاول في هذا المطلب إعداد الميزانية المالية المختصرة

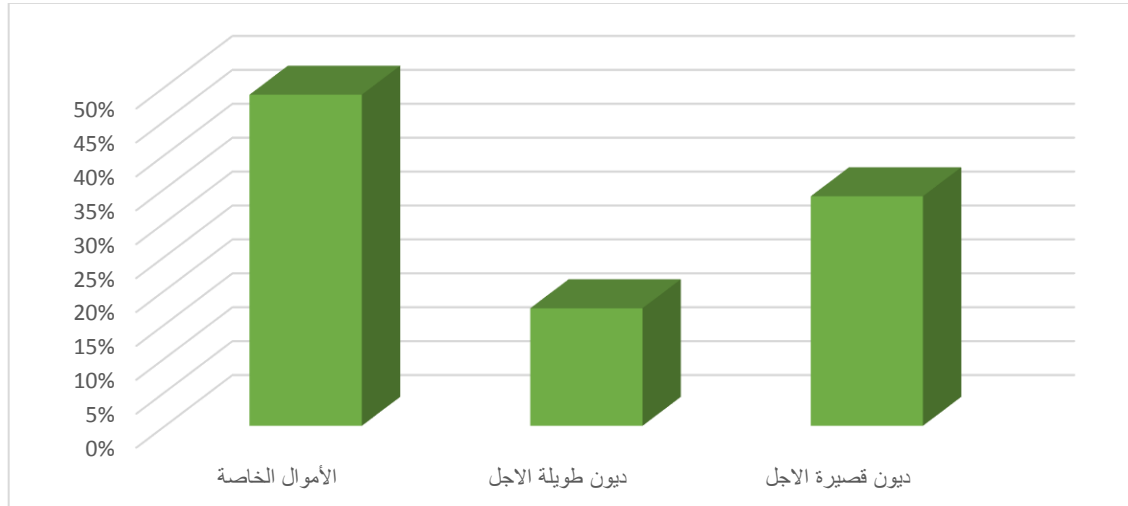
أولاً: عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019

جدول رقم (3-6) : عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019

الخصوم المالية			الاصول المالية		
النسبة	المبلغ	البيان	النسبة	المبالغ	البيان
49%	296,933,051.99	الأموال الخاصة	72%	438,147,260.04	اصول ثابتة
17%	105,412,012.90	ديون طويلة الاجل	6%	33,842,003.88	قيم الإستغلال
34%	205,872,158.39	ديون قصيرة الاجل	10%	61,774,344.63	قيم غير جاهزة
			12%	74,453,614.74	قيم جاهزة
100%	608,217,223.27	مجموع الخصوم المالية	100%	608,217,223.27	مجموع الأصول المالية



المنحنى البياني لنسب الاصول لسنة المالية 2019

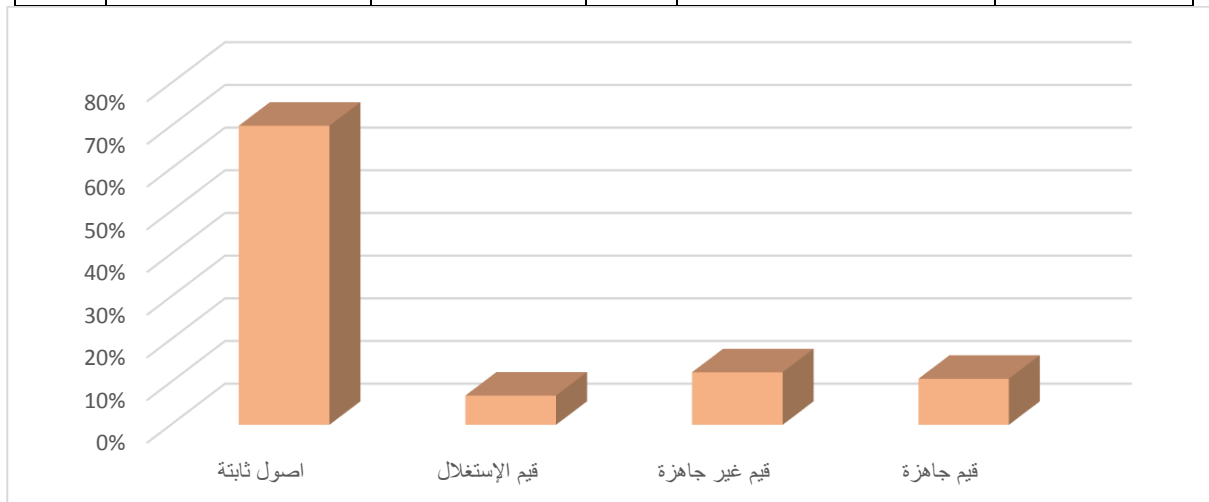


المنحنى البياني لنسب الخصوم لسنة المالية 2019

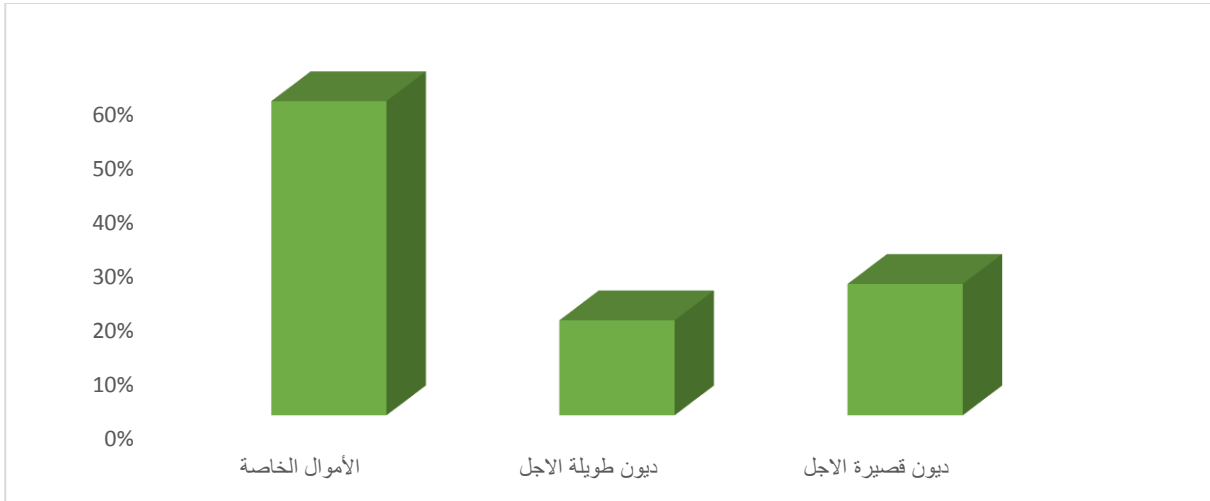
ثانيا: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020

جدول رقم (7-3) : يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020

الخصوم المالية			الاصول المالية		
النسبة	المبلغ	البيان	النسبة	المبالغ	البيان
58%	310,898,700.30	الاموال الخاصة	70%	374,767,642.85	اصول ثابتة
18%	93,955,284.32	ديون طويلة الاجل	7%	36,639,077.18	قيم الإستغلال
24%	129,987,811.96	ديون قصيرة الاجل	12%	65,788,675.98	قيم غير جاهزة
			11%	57,646,400.58	قيم جاهزة
100%	534,841,796.58	مجموع الخصوم المالية	100%	534,841,796.58	مجموع الأصول المالية



المنحنى البياني لنسب الاصول لسنة المالية 2020

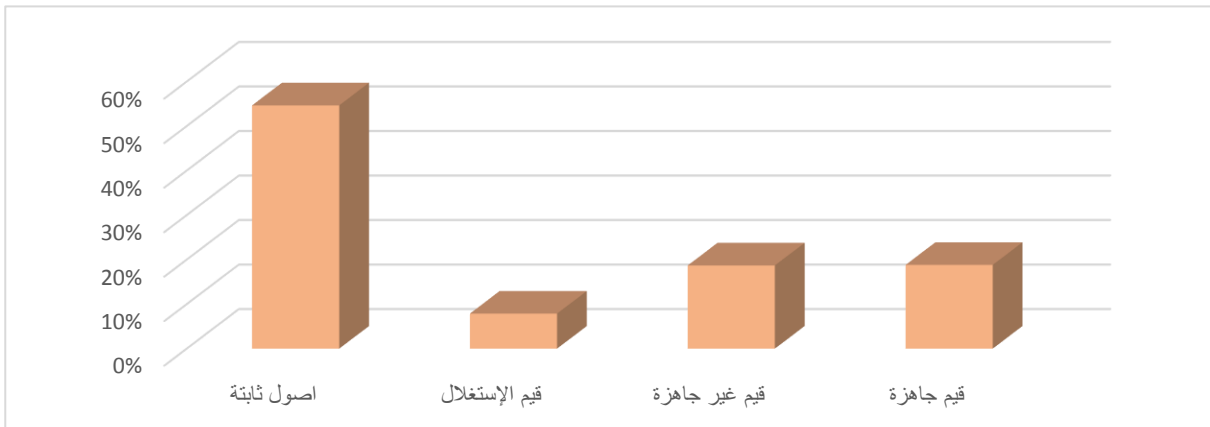


المنحنى البياني لنسب الخصوم لسنة المالية 2020

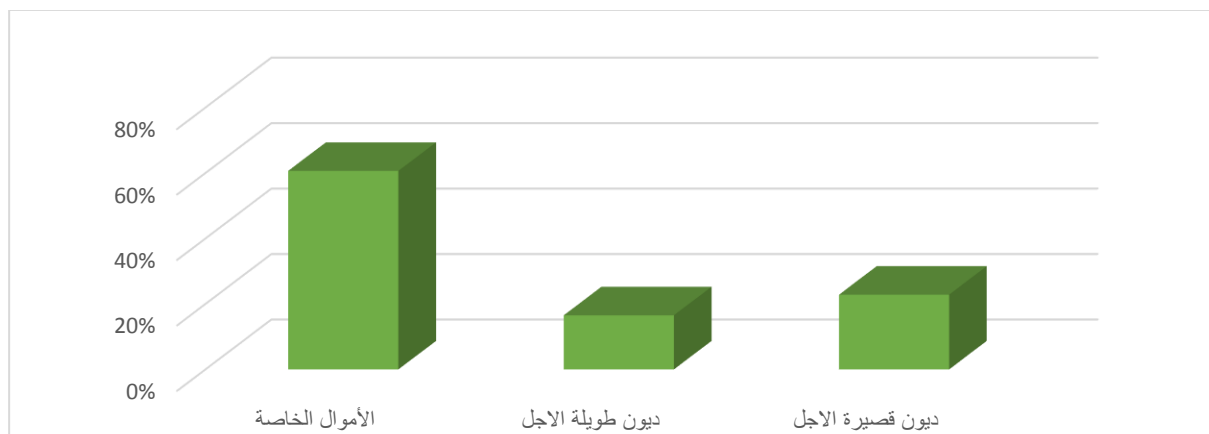
ثالثا: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2021

جدول رقم (8-3) : يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020

الخصوم المالية			الاصول المالية		
النسبة	المبلغ	البيان	النسبة	المبالغ	البيان
61%	336,526,525.09	الأموال الخاصة	55%	303,205,131.24	اصول ثابتة
17%	91,697,905.81	ديون طويلة الاجل	8%	43,653,399.86	قيم الإستغلال
23%	126,672,780.72	ديون قصيرة الاجل	19%	103,695,786.72	قيم غير جاهزة
			19%	104,342,893.81	قيم جاهزة
100%	554,897,211.61	مجموع الخصوم المالية	100%	554,897,211.61	مجموع الأصول المالية



المنحنى البياني لنسب الاصول لسنة المالية 2021



المنحنى البياني لنسب الخصوم لسنة المالية 2021

المطلب الثالث: عرض النتائج لسنوات 2019 و2020 و2021.

جدول رقم (9-3) : يوضح جدول حسابات النتائج /حسب الطبيعة

2021	2020	2019	البيان
709,961,921.70	649,692,685.60	652,249,950.63	المبيعات والمنتجات الملحقة
76,622.11	1,502,704.56	943,024.47	تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد صنع
			الانتاج المثبت
371,600.90	33,420,267.75	30,436,950.38	إعانات الإستغلال
710,256,900.49	681,610,248.79	681,743,876.55	انتاج السنة المالية (1)
559,333,611.32	558,912,143.43	564,018,715.68	المشتريات المستهلكة
3,937,779.50	8,312,386.91	5,899,056.19	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الآخري
563,271,390.81	567,224,530.34	569,917,771.87	إستهلاك السنة المالية (2)
146,985,509.68	114,385,718.46	111,826,104.68	القيمة المضافة للإستغلال (1-2)
12,717,568.45	12,508,096.15	9,593,890.00	أعباء المستخدمين
10,690,808.92	8,572,904.62	11,896,032.70	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
123,577,132.32	93,304,717.69	90,336,181.38	إجمالي فائض الإستغلال (4)
275,772.34		2,198,200.96	المنتجات العملية الآخري
15,555,916.06	4,682.71	206,674.47	الأعباء العملية الآخري
72,834,554.41	67,411,967.19	75,892,292.32	المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة
			إسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات
35,462,434.27	25,888,067.79	16,435,415.05	النتيجة العملية (5)
897.92	62.40	162,684.57	المنتجات المالية
1,344,530.02	1,486,456.60	8,726,697.16	الأعباء المالية
1,343,632.10	1,486,394.20	8,564,012.60	النتيجة المالية (6)
34,118,802.17	24,401,673.59	7,871,402.45	النتيجة العادية قبل الضرائب (7) (6+5)
5,411,242.02	3,870,105.43	1,257,393.08	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
710,533,570.83	681,610,311.19	684,104,762.07	مجموع منتوجات الانشطة العادية
681,826,010.68	661,078,743.03	677,490,752.70	مجموع أعباء الانشطة العادية
28,707,560.15	20,531,568.16	6,614,009.37	النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)

			عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)
			عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)
			النتيجة الغير عادية (9)
28.707.560.15	20.531.568.16	6.614.009.37	صافي نتيجة السنة المالية (10)

المبحث الثالث: تحليل ادوات التشخيص المالي باستخدام نسب ومؤشرات التوازن المالي لمؤسسة سوف للدقيق.

في هذا المبحث سنتطرق الى دراسة ادوات التشخيص المالي التي تم الاشارة إليها في الجانب النظري والتي تتمثل في كل من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المختلفة.

المطلب الأول: تحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي

يتم دراسة التوازن المالي باستخدام رأس المال العامل بأنواعه المختلفة كما أشرنا في الجانب النظري، كذلك احتياجات رأس مال العامل والخزينة.

أولاً: حساب رأس مال العامل الصافي الاجمالي FR

1- حساب رأس مال العامل من أعلى وأسفل الميزانية:

FR من أعلى الميزانية :

$$FR = \text{الأصول الثابتة} - \text{الأموال الدائمة}$$

مع العلم أن:

$$\text{الأموال الدائمة} = \text{الأموال الخاصة} + \text{الديون طويلة الاجل}$$

الجدول رقم 10: الأموال الدائمة لسنوات 2019-2020-2021

2021	2020	2019	السنوات البيان
336 526 525.09 91 697 905.81	310 898 700.30 93 955 284.32	296 933 051.99 105 412 012.90	الأموال الخاصة ديون طويلة الاجل
428224430.9	404853984.62	402345064.89	أموال دائمة

المصدر: من اعداد الطلبة

جدول رقم (10-3): رأس مال العامل من اعلى الميزانية لسنوات 2019-2020-2021

2021	2020	2019	السنوات البيان
428224430.9 -303 205 131.24	404853984.62 374 767 642.85-	402345064.89 -438 147 260.04	أموال دائمة الأصول الثابتة
125019299.66	30086341.77	35802195.15-	FR من الأعلى

◀ التعليق:

رأس مال العامل سالب خلال السنة 2019 اي ان الاموال الدائمة لا تغطي الاصول الثابتة اي لا تتوفر في المؤسسة قاعدة التوازن المالي وهي ان الاصول الثابتة يجب ان تمويل كلياً بالأموال الدائمة، اي ما يدل على ان جزء من اصولها الثابتة هو ممول بواسطة ديون قصيرة الاجل وهذا يشكل خطراً كبيراً على التوازن المالي في هذه المؤسسة، اي لا تمتلك هامش امان لتغطية اصولها، ونلاحظ خلال سنتي 2020 و2021 راس مال العامل موجب وهو يؤكد ان المؤسسة تمتلك هامش امان مقارنة بسنة 2019 اي ان الاموال الدائمة للمؤسسة تغطي الاصول الثابتة ومنه المؤسسة متوازنة مالياً ويعود ذلك بارتفاع الأموال الخاصة .

◀ FR من أسفل الميزانية :

الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل = FR

(قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة + قيم جاهزة) = الأصول المتداول

جدول رقم (11-3) : رأس مال العامل FR من أسفل الميزانية لسنوات 2019-2020-2021

2021	2020	2019	السنوات البيان
251692080.39 126 672 780.72	160074153.74 129 987 811.96	170069963.25 205 872 158.39	أصول متداولة الديون قصيرة الأجل
125019299.67	30086341.78	35802195.14-	FR من الأسفل

◀ التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ ان في سنة 2019 راس مال العامل سالب اي ان الاصول المتداولة اقل من الديون قصيرة الاجل وفي هذه الحالة تكون الاصول المتداولة غير كافية لتغطية استحقاقات التي تسدد في اجال قصيرة اما خلال سنتي 2020 و2021 راس مال العامل موجب اي الاصول المتداولة أكبر من الديون قصيرة الاجل ويبقى فائض يسمى هامش الامان.

2- راس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG:

في سنة 2019 كان راس المال العامل الإجمالي $FRNG < 0$ أي سالب هذا يدل على ان المؤسسة لديها عجز في تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها الدائمة، وحققت بذلك عجز في تمويل

هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة الى مصادر تمويل اضافية او بحاجة الى تقليص استثماراتها الى الحد الذي يتوافق مع مواردها الدائمة من سنة إلى أخرى.

وهذه المؤشرات تؤدي الى نتائج غير ايجابية للمؤسسة.

وفي السنتين 2020 و2021 كان رأس المال العامل الاجمالي $FRNG > 0$ اي موجب وهذا يدل على ان المؤسسة تستطيع تمويل استثماراتها دون الحاجة الى اللجوء الى مصادر التمويل إضافية بحيث: $FRNG_{2021} > FRNG_{2020}$ وهذه المؤشرات نتائجها ايجابية على المؤسسة.

3- حساب رأس المال العامل الخاص

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

جدول رقم (12-3) : رأس مال العامل الخاص لسنوات 2019-2020-2021

2021	2020	2019	السنوات البيان
336 526 525.09	310 898 700.30	296 933 051.99	الأموال الخاصة
303 205 131.24	374 767 642.85	438 147 260.04	الأصول الثابتة
33321393.85	63868942.55-	141214208.05-	رأس مال العامل الخاص

◀ تعليق

من خلال الجدول نلاحظ ان المؤسسة تحقق رأس مال العامل الخاص سالب خلال سنتي 2019 و2020 اي ان المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها الثابتة انطلاقاً من اموالها الخاصة وبالتالي تلجأ الى الاموال الخارجية لتغطية أصولها الثابتة، اما خلال سنة 2021 رأس مال العامل موجب وهذا يعني ان الموارد الثابتة مولت كل اصولها الثابتة وجزء من اصولها المتداولة وهذا يعطي اماناً للمؤسسة.

4- حساب رأس المال العامل الإجمالي

رأس المال العامل الاجمالي = الأصول المتداولة

جدول رقم (13-3) : رأس المال العامل الإجمالي لسنوات 2019-2020-2021

2021	2020	2019	السنوات البيان
251692080.39	160074153.74	170069963.25	الأصول المتداولة
251692080.39	160074153.74	170069963.25	رأس المال العامل الاجمالي

◀ تعليق:

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض في رأس مال عامل الإجمالي خلال سنة (2019-2020) ب 9995809.51 ويعود الى عدم تغطية جميع اصولها المتداولة والتي تستعمل لدورة استغلالية واحدة اي ان المؤسسة خلال هذه الفترة لا تمتلك سيولة معتبرة، ولكنها ازدادت في سنة 2021 بمقدار 91617926.65 فبارتفاع الاصول المتداولة تقل خطورة الديون قصيرة الأجل وبالتالي يرتفع رأس مال العامل الاجمالي.

5- حساب رأس المال العامل الاجنبي

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

رأس المال العامل الأجنبي = ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل

جدول رقم (14-3) : رأس المال العامل الاجنبي لسنوات 2019-2020-2021

2021	2020	2019	السنوات البيان
91 697 905.81	93 955 284.32	105 412 012.90	ديون طويلة الأجل
126 672 780.72	129 987 811.96	205 872 158.39	ديون قصيرة الأجل
218370686.53	223943096.28	311284171.29	رأس المال العامل الاجنبي

◀ تعليق:

نلاحظ من خلال الجدول ان رأس مال العامل الاجنبي أكثر من الاموال الخاصة وهذا يدل على ان المؤسسة تعتمد على التمويل الاجنبي، وهذا الامر سلبي بالنسبة للمؤسسة فمجموع الديون يجب ان لا تكون أكبر من الأموال الخاصة لان هذا يعتبر على ان المؤسسة تعتمد على ديون الغير أكثر من اعتمادها على الاموال الخاصة.

ثانيا: حساب احتياج في رأس مال العامل BFR

الاحتياج في رأس مال العامل = (قيم الاستغلال + قيم محققة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

2021	2020	2019	السنوات البيان
43 653 399.86	36 639 077.18	33 842 003.88	قيم الاستغلال
103 695 786.72	65 788 675.98	61 774 344.63	قيم غير جاهزة
-126 672 780.72	-129 987 811.96	-205 872 158.39	(ديون قصيرة أجل - السلفات المصرفية)
20,676,405.86	-27,560,058.8	-110,255,809.88	الاحتياج في رأس مال العامل BFR

◀ التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن قيم احتياجات رأس المال العامل سالبة خلال سنتين 2019 و2020، حيث يقدر هذا الإحتياج في سنة 2019 بـ 110,255,809.88 - ثم إرتفع سنة 2020 بـ 27,560,058.8 - وهذا يعني أن المؤسسة غطت إحتياجات دورة 2019 ودورة 2020 ولا تحتاج لموارد أخرى أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة وتحقق فائض، أي أنها حققت شرط التوازن المالي (رأس المال العامل أكبر من إحتياجات رأس المال العامل) $(FR > BFR)$ في كلا من الدورتين، أما بالنسبة لسنة 2021 نلاحظ أن رأس مال العامل موجب والمقدر بـ 20,676,405.86 ويعني أن احتياجات دورة 2021 أكبر من مواردها في الآجال القصيرة، ويجب على المؤسسة إستثمار الفائض المجدد من الدورتين السابقتين.

ثالثاً: حساب الخزينة TR

◀ الطريقة 01:

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية.

السنوات البيان	2019	2020	2021
القيم الجاهزة	74 453 614.74	57 646 400.58	104 342 893.81
السلفات المصرفية	0	0	0
الخزينة TN	74 453 614.74	57 646 400.58	104 342 893.81

◀ طريقة 02:

الخزينة = رأس مال عامل - إحتياج رأس مال عامل

السنوات البيان	2019	2020	2021
رأس مال عامل	-35.802,195.15	30.086,341.77	125,019,299.66
إحتياج رأس مال عامل	-110,255,809.88	-27,560,058.8	-20,676,405.86
الخزينة TN	74,453,614.74	57,646,400.58	104,342,893.81

◀ التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن قيم الخزينة موجبة خلال كل السنوات 2019 و2020 و2021 للدراسة، حيث تقدر قيمتها في سنة 2019 بـ 74 453 614.74 ثم انخفضت سنة 2020 وأصبحت قيمتها تقدر بـ 57 646 400.58 وارتفعت في سنة 2021 لـ 104 342 893.81 وهذا بين لنا ان المؤسسة قادرة على تغطية

احتياجاتها في رأس مال العامل بالرأس المال العامل وتوفر موجودات نقدية في الخزينة، أي أن المؤسسة في وضع مالي جيد، لكن المؤسسة لم تحقق شروط التوازن المالي الوظيفي بحيث يجب أن تتوفر الشروط التالية في كل سنة:

◀ سنة 2019:

• $FRNG < 0$ (FRNG سالب الشرط غير محقق)

• $FRNG > BFR$

• $TN > 0$

◀ سنة 2020: تحقق شروط التوازن الوظيفي

• $FRNG > 0$

• $FRNG > BFR$

• $TN > 0$

◀ سنة 2021: تحقق شروط التوازن الوظيفي

• $FRNG > 0$

• $FRNG > BFR$

• $TN > 0$

ومنه في سنة 2019 يجب على المؤسسة الرفع في FRNG وذلك بالتنازل عن بعض الاستثمارات الغير مهمة جدا أو اللجوء الى الاقتراض الطويل أو المتوسط الأجل وذلك من أجل المحافظة على الموارد الخاصة للمؤسسة حتى لا تستنزف بمرور السنوات.

المطلب الثاني: التحليل باستخدام النسب المالية

سنتطرق في هذا المطلب بحساب النسب المالية لسنوات 2019 - 2020 - 2021 كما هو موضح في

الجدول التالي:

1- حساب نسبة السيولة:

جدول رقم (15-3) : حساب نسبة السيولة لسنوات 2019 - 2020 - 2021

2021	2020	2019	طريقة الحساب	النسب
1.9869	1.2314	0.8260	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	نسبة التداول (السيولة العادية)
1.6423	0.9495	0.6617	(الأصول المتداولة- المخزون) / الخصوم المتداولة	نسبة السيولة السريعة
0.8237	0.4434	0.3616	النقدية / الخصوم المتداولة	نسبة السيولة الحالية (الجاهزة)

◀ التعليق

- **نسبة التداول:** نلاحظ من خلال الجدول أن النسب المتحصل عليها تقدر ب 1.986/1.231/0.826 بالنسبة للسنوات الثلاثة على التوالي 2021/2020/2019 وفي سنة 2019 كانت النسب اقل من الواحد وهذا يدل على أن المؤسسة لن تكون قادرة على سداد إلتزاماتها قصيرة الاجل، اي انها ليست في وضع مالي جيد، أما في سنتي 2021/2020 فكانت النسبة في تزايد وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية جيدة وفي حالة تحسن أي لها القدرة على السداد بمعنى وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الخصوم المتداولة
- **نسبة السيولة السريعة:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة السريعة في 2021 تقدر ب 1.6423 هذا يعني أن السيولة غير جيدة الامر الذي يشكل خطرا على المؤسسة في عدم قدرتها على السداد الديون في الاوقات المحددة وهنا يجب على المؤسسة إعادة النظر في تحصيل مدينها اما سنتي 2019 و 2020 قدرت ب 0.6617 و 0.9495 على التوالي وهي حسنة على العموم وكما نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة أقل بكثير من نسبة التداول فهذا يعني أن الاصول المتداول تعتمد اعتمادا على المخزون السلعي.
- **نسبة السيولة الحالية (الجاهزة):** نلاحظ من خلال الجدول ان في سنة 2019 كانت نسبتها 0.3616 ضمن المجال المقبول وبصفة عامة السيولة الجاهزة للمؤسسة في وضعية حسنة ولديها أموال سائلة لمواجهة أي ظروف طارئة، اما في سنة 2020 زادت نسبتها الى 0.443 فهي بذلك ليست ضمن المجال المسموح به الذي حده الأدنى 0.2 وحده الأقصى 0.3 فالمؤسسة قادرة على تسديد معظم ديونها بأموالها الجاهزة، اما في سنة 2021 زادت مرة اخرى الى ان بلغت 0.8237 وهي نسبة مرتفعة يعني ان المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل في موعدها المحدد لكنها تبقى نسبتها مرتفعة .

1- حساب نسبة المديونية (التمويل)

جدول رقم (16-3) : حساب نسبة المديونية لسنوات 2019 - 2020 - 2021

النسب	طريقة الحساب	2019	2020	2021
نسبة الديون إلى حقوق الملكية	مجموع الديون / حقوق الملكية	1.0483	0.7203	0.6488
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة	0.9182	1.0802	1.4123
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	0.6777	0.8295	1.1098

التعليق:

- **نسبة الديون إلى حقوق الملكية:** توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير كمصدر من مصادر التمويل وتقدر هذه النسبة ب 1.0483 في سنة 2019 وبعده ذلك تأخذ هذه النسبة في الانخفاض

- تصل 0.6488 سنة 2021 ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة ديون المؤسسة وهنا ما نلاحظه من خلال الميزانيات المالية لها وهذه الوضعية سوف تسمح للمؤسسة بالحصول على المزيد من القروض هذا ما يجعلها مستقلة ماليا.
- **نسبة التمويل الدائمة:** من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن نسبة التمويل الدائمة للمؤسسة خلال سنة 2019 كانت نسبتها 0.918 اقل من 1 أي ان الاموال الدائمة لم تغطي إحتياجات الأصول الثابتة وهذا ليس في صالح المؤسسة.
 - وفي سنة 2020 نسبتها 1.080 وفي سنة 2021 ارتفعت ل 1.412 كانت فيها النسبة أكبر من 1 اي أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة مع وجود هامش الأمان يعبر عن فائض تغطية الأصول الثابتة التي تقوم بتمويل الأصول المتداولة وهذا ما يدل على أن المؤسسة متوازنة مالية على المدى الطويل.
 - **نسبة التمويل الخاص:** وضح هذه النسبة مدى تغطية الاموال الخاصة للأصول الثابتة وبما أن سنتي 2019 و2020 كانت نسبتها أقل من 1 فإن ذلك يعني أن الأصول الثابتة ليست ممولة عن طريق الاموال الخاصة وهذا يدل على ان رأس مال العامل الخاص سالب، اما سنة 2021 كانت أكبر من الواحد وهذا يعني ان المؤسسة تمكنت من تغطية اصولها الثابتة من خلال أموالها الدائمة، وحققت فائض أي وجود رأس مال العامل الخاص موجب وبالتالي يمكن القول في هذه الحالة أن المؤسسة متوازنة ماليا.

ثالثا: حساب نسبة النشاط

جدول رقم (17-3) : حساب نسبة النشاط لسنوات 2019 – 2020 – 2021

النسب	طريقة الحساب	2019	2020	2021
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال/ إجمالي الأصول	1.0723	1.2147	1.2794
معدل دوران الأصول غير الجارية	رقم الأعمال /الأصول غير جارية	1.488	1.7335	2.3415
معدل دوران الأصول الجارية	رقم الاعمال / الاصول الجارية	3.8351	4.0586	2.8207

التعليق

- **معدل دوران مجموع الأصول:** يقدر معدل دوران إجمالي الاصول للمؤسسة في سنة 2019 ب 1.0723 وهذا يعني انخفاض كفاءة الادارة خلال هذه السنة لكن يبقى في المستوى المقبول اما في سنتي 2020 و2021 هناك زيادة متتالية أو مستمرة وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة يمثل دينار من المبيعات وهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وأن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى طاقتها الكاملة وهذا ما يعني أن المؤسسة لا يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس المال.
- **معدل دوران الأصول غير الجارية:** بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الاصول الراس مالية على خلق المبيعات فبنسبة لسنة 2019 يقدر هذا المعدل ب 3.83 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الاصول الثابتة يولد

3.83 من المبيعات وهذا يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة، واما في سنة 2020 فقد زادت هذه النسبة حيث اصبحت 4.05 اما في سنة 2021 فقد اصبحت 2.82 وهذا يدل على ان الأداء التشغيلي للمؤسسة انخفض.

- **معدل دوران الاصول الجارية** : تقيس هذه النسبة مدى كفاءة ادارة المؤسسة في إستخدام الأصول المتداولة لأجل توليد رقم الأعمال حيث نلاحظ أن معدل دوران الأصول المتداولة في إرتفاع مستمر خلال السنوات 2019 2020 2021 إذن أن كل 1 مستثمر في الاصول المتداولة يولد 3.3851 كرقم اعمال صافي خلال سنه 2015 ليرتفع إلى 4.0586 خلال سنة 2020 على توالي لينخفض سنة 2021 الى 2.8207 نلاحظ أن معدل دوران الاصول المتداولة اعلى من معدل دوران الاصول الثابتة وعليها فإن الخلل يكمن في ادارة الاصول الثابتة وبالتالي ينبغي على المؤسسة تبني سياسة اكثر كفاءة لإدارة اصولها الثابتة.

رابعاً: حساب نسبة الربحية (المردودية)

جدول رقم (18-3) : حساب نسبة المردودية لسنوات 2019 – 2020 – 2021

النسب	طريقة الحساب	2019	2020	2021
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0.2222	0.0660	0.0853
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية/ مجموع الأصول	0.0108	0.0383	0.0517
المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية)	النتيجة الصافية/ رقم الأعمال خارج الضريبة	0.0101	0.0316	0.0404

التعليق

- **المردودية المالية**: نلاحظ من خلال الجدول أن معدل المردودية المالية موجبة نتيجة لإستخدام الجيد لأصول المؤسسة في تمويل نشاطاتها خلال السنوات الثلاثة 2019 و2020 و2021 على التوالي (22.22% و6.60% و8.53%) نجد إنخفاض كبير لسنة 2020 و2021 بالنسبة لسنة 2019 وذلك يعود إلى عدم الإستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة خاصة في سنة 2020.
- **المردودية الاقتصادية**: نلاحظ من خلال الجدول أن نسب المردودية الاقتصادية للمؤسسة في تزايد مستمر خلال السنوات الثلاثة في سنة 2019 (1.08%) ثم ارتفعت لـ (3.83%) في سنة 2020 وارتفعت في سنة 2021 لـ (5.17%) نتيجة التحكم والاستغلال الأمثل في الأصول خاصة الأصول الجارية.
- **المردودية التجارية**: نلاحظ من خلال الجدول أن نسب المردودية التجارية للمؤسسة موجبة خلال السنوات الثلاثة ومتزايدة بوتيرة منخفضة نظراً لمدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أكبر باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال وهذا يدل على حسن تسيير واستخدام الموارد المالية المتاحة للمؤسسة.

خلاصة الفصل

يعتبر هذا الفصل محاولة صغيرة لتجسيد اهم ما تم التطرق إليه في الفصلين النظريين على أرض الواقع من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسة سوف لدقيق ولواحقها للفترة الممتدة من 2019 إلى غاية 2021 بحيث قمنا بتحليل الميزانية وحسابات النتائج باستخدام أدوات التشخيص المالي والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المختلفة مع عرض جدول النتائج وقد أظهرت هذه المؤشرات ان المؤسسة تمر بوضعية حسنة إلى أنها توجد بعض اختلالات خلال الفترة المدروسة الامر الذي يحتم على مسيرها اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة لذلك.

الخاتمة

من خلال دراستنا النظرية و التطبيقية لموضوعنا حول دور أدوات التشخيص المالي في تحليل و تقييم الوضع المالي للمؤسسة تبين لنا بوضوح أن التحليل المالي يعتبر وسيلة فعالة و أداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من حيث الكشف عن حالة السياسة المالية المتبعة، وتسليط الضوء على النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، إلا أن تقييم الوضع المالي عبارة عن عملية رقابية بعدية يعتمد عليها المشخص المالي خلال قيامه بعملية التشخيص حيث يعتبر أمراً ضرورياً ومهماً يمكنها من متابعة نشاطها خلال فترة زمنية معينة، ويعد الأداة التي يستطيع المسير أو متخذ القرار من خلالها تشخيص الوضع المالي للمؤسسة و معرفة مركزها المالي. إلا أن التشخيص المالي ليس بمرحلة أولية لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة يجب المرور بالتحليل الوضع المالي الذي يساعد ويساهم في تشخيص وضعية المؤسسة ومن ذلك يتم تقييم وضعها مما يسمح بإتخاذ القرار المناسب، وذلك باختيار وحدة المؤسسة سوف للدقيق وإسقاط عليها الجانب النظري لتوضيح دور أدوات التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي وبعض النسب المالية لتسهيل عملية الدراسة والوصول إلى نتائج أكثر دقة ووضوح.

نتائج إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تم اثبات هذه الفرضية من خلال الفصل الأول حيث يعتبر التحليل المالي أهم أداة لتشخيص المالي لأنه وسيلة أولية يجب المرور بها لأخذ صورة واضحة ومفسرة لوضع المؤسسة وبالتالي فهي فرضية مقبولة.

الفرضية الثانية: من بين أدوات التحليل المالي للحكم على الوضعية المالية للمؤسسة استخدام مؤشرات التوازن المالي وبعض النسب المالية فهي فرضية مقبولة.

الفرضية الثالثة: باعتبار التشخيص المالي كوسيلة لتقييم والحكم عن الوضع المالي للمؤسسة هذا ما يبين لنا أنه أهم أداة وبالتالي فهي فرضية مقبولة.

نتائج الدراسة (النظرية والتطبيقية):

من أهم النتائج التي توصلنا إليها كالتالي:

- ✓ إن التشخيص المالي عبارة عن عملية يقوم بها الشخص المالي داخل المؤسسة من خلاله تتيح لنا الفرصة لمعرفة نقاط القوة لاستمراريتها ونقاط الضعف لمجابهتها حتى لا تعيق الخطط المستقبلية للمؤسسة.
- ✓ تعتبر القوائم المالية الخطوة الضرورية لأدوات التشخيص المالي وذلك باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية لتقييم وتحليل وضعها المالي.

- ✓ راس مال العامل موجب خلال سنتي 2020 و 2021 وهذا ما يشير على ان المؤسسة في حالة جيدة لتحقيقها التوازن المالي وهامش الأمان، عكس سنة 2019 كان راس مال العامل سالب، أي ان الحالة المالية للمؤسسة غير جيدة لعدم تحقيقها التوازن المالي.
- ✓ اما احتياجات راس مال العامل موجبة سنة 2021 وهذا ما يشير على ان المؤسسة بحاجة الى مصادر تزيد مدتها عن سنة، عكس سنتي 2019، 2020 كان الاحتياج في راس مال العامل سالب، اي ان الحالة المالية للمؤسسة جيدة، لكن عاب على المؤسسة ان المواد الفائضة لم تستخدم في تنشيط دورة الاستغلال.
- ✓ الخزينة النهائية موجبة أي ان موارد المؤسسة استطاعت تغطية استخداماتها ما يعني ان قاعدة التوازن المالي محققة.
- ✓ راس مال العامل الاجنبي أكثر من الاموال الخاصة وهذا يدل على ان المؤسسة تعتمد على التمويل الاجنبي، إلا أنه في نقص ملحوظ عبر السنوات الثلاثة، مما يدل على أن المؤسسة ليست مهتمة بالاحتفاظ بالسيولة الاجنبية.
- ✓ حساب معدل المردودية المالية والاقتصادية والتجارية للسنوات الثلاث وهي مرتفعة مما اظهر لنا نظرة واضحة على قوة الوضع المالي للمؤسسة، ومن خلال هذا التطور بين لنا ان المؤسسة تستخدم مقاييس التشخيص المالي.
- ✓ المؤسسة مستقلة ماليا من خلال تحليل نسبة الديون إلى حقوق الملكية.

توصيات البحث:

- من خلال النتائج المتوصل اليها خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:
- ✓ يجب إعتبار تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة إجراء تسييري يجب القيام به بصفة دورية لأجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وأخذ القرارات المناسبة لتحسينها اي انها عبارة عن أداة للتخطيط الاستراتيجي.
- ✓ لا بد من الإهتمام الدائم بما يحدث في المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة ليتكيف معها حسب قدرته.
- ✓ على المؤسسة إستغلال الفائض المالي الموجود في الخزينة لتوسيع نشاطاتها.
- ✓ ضرورة الكفاءة لمعدي القوائم المالية والاستخدام الجيد لها.

أفاق الدراسة:

- ✓ دراسة موضوع دور التشخيص المالي في التخطيط لمستقبل المؤسسة.
- ✓ فتح مجال للقيام بدراسات اخرى حول دور ادوات التشخيص المالي في اتخاذ القرارات الإدارية للمؤسسة الاقتصادية.
- ✓ الموضوع يشمل جوانب عديدة ونزغب في توسيع مجال البحث ليشمل تشخيص وضع مجموعة من المؤسسات في مختلف القطاعات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
2. الياس ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، دروس وتطبيقات، طبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
3. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2009.
4. حمزة محمود زيدي، اساسيات الادارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2006.
5. خليل الدليمي وعبد الرزاق الساكين ونواق فخر، مبادئ المحاسبة المالية الجزء الأول، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.
6. دونالد كيسو وآخرون، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
7. راوية حسن، إدارة الموارد البشرية، (رؤية مستقبلية)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001.
8. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة، طبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
9. رضوان محمد العناتي، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، الجزء الأول، الطبعة السابعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
10. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS ، طبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
11. طارق عبد العال حماد، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الثاني، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2003.
12. طاهر محسن منصور الغالبي ووائل محمد صبحي ادريس، دراسات في الاستراتيجية وبطاقة التقييم المتوازن، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

13. طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار كمنح الائتمان، نظرة حالية كمستقبلية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2006.
14. عاشور كتوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات تسيير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي scf، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 2011.
15. على عباس، الادارة المالية، الطبعة الأولى، اثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
16. محمد الصرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2014.
17. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
18. محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، مشاكل الاعتراف كالمقياس والافصاح، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
19. مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2006.
20. وصفى عبد الكريم الكساسبة، تحسين فعالية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات، طبعة أولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
21. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، إثناء للنشر والتوزيع، مكتبة الجامعة، عمان، الأردن، 2009.
22. وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007.
23. يوسف قريشي، التسيير المالي، دار والي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
24. GODUIN ALDERMAN، المحاسبة المالية FINANCIAL ACCT، ترجمة نضال محمود الرحي، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2013.
- الرسائل والأطروحات والمذكرات:
1. ابتسام عليوة وحورية لولو، مدى اعتماد البنوك التجارية على النسب المالية في اتخاذ قرار التمويل، مذكرة شهادة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2016.
2. إسماعيل شويخي، دور الشراكة في تحسين الأداء المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2003.

3. إيمان نقاشي وهاجر ياسف، دراسة العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة قياسية للمؤسسات المدرجة في مؤشر cac 40)، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2019.
4. الازهاري قريوي واخرون، دور مؤشرات التوازن المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2020.
5. الحسن بونازف والحاج وضحة، دور التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2019.
6. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قرارها، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.
7. بلال معوج، دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة "NCAROUIBA" رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2016.
8. توفيق رفاع، محددات اختبار الهيكل التمويلي للمؤسسة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.
9. تارقة عائشة وعبدي اهلل وردة، تقنيات تسيير الخزينة وانعكاساتها على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة أحوذ درايت أدرار، الجزائر، 2019.
10. جمال عبد الناصر صخري، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.
11. دلال جقدالي وسندس غضبان، دور التشخيص المالي لاتخاذ القرارات المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2022.
12. زهراء بوريوش وفيروز علال، دور التشخيص المالي في تفعيل استراتيجية المؤسسة، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015.
13. زليخة بلعطار، اثر ادراج الشركات في البورصة على أدائها المالي، رسالة شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2015.
14. سارة حمودة ووثام بوحسان، دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2022.

15. صليحة عماري، المعايير الحالية الدولية للتقييم والتشخيص المالي والمحاسبي في البنوك، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة باجي مختار، البلد 2019.
16. عامر وليد سنوسي، التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019.
17. عبد العزيز لغزال وعبد السلام رحموني، التشخيص المالي في شركات التأمين، مذكرة ماستر في علوم مالية ومحاسبة، جامعة أدرار، الجزائر، 2018.
18. عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر 2007.
19. عادل نايف وخالد المطيري، إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين، رسالة الماجستير، قسم المحاسبة، جامعة آل البيت، الجزائر، 2015.
20. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002.
21. عبد الرزاق عريف، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحميل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.
22. فايزة زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح من المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، رسالة شهادة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005.
23. محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي - دراسة حالة مؤسسة صيدال الأم، رسالة شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012.
24. معتصم أيمن ومحمود الحلو، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية "دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016.
25. مروة دوح ووردة مسعودي، قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تقييم عوائد الأسهم، مذكرة ماستر أكاديمي، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2017.
26. نسرين رايس وحنان حمزة، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي، مذكرة ماستر أكاديمي، قسم العلوم التجارية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2017.

27. نورية بلكحيل، التشخيص المالي ومدى مساهمته في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018.
28. وليد مناني وميلود قبوز، دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020.
- المجلات والجرائد والمطبوعات والمدخلات:
1. ريمة يونس، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 20، العدد 02، (34-2016).
2. جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المؤرخ في 26 مايو 2008 المادة 33.
3. جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المؤرخ في 26 مايو 2008 المادتان رقم 20-21.
4. جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المادة 21.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 المؤرخ في 26 يوليو 2008، المادة رقم 1.250.
6. حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مطبوعة بيداغوجية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2016.
7. خليفة الحاج، التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول "التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية"، جامعة وهران، الجزائر، 2012.
8. عمار بلعادي، التحليل المالي، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2019.
9. محمد حولي، محاضرات في التحليل المالي (دروس وتمارين تطبيقي)، مطبوعة بيداغوجية موجهة إلى طلبة السنة الثالثة ليسانس، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2020.
10. محمد بنية، محاضرات في التحليل المالي، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019.
11. مداني بلغيث وعبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق نظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، مداخلة ضمن أعمال الملتقى السنوي حول "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية

- للمحاسبة التحدي ISA والمعايير الدولية للمراجعة IFRS "، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.
12. سميرة خالد علي الدباس، التحليل المالي وأنواعه وأهميته للمؤسسات، المجلة العربية للنشر العلمي A J S P، العدد خمسون، 2 كانون الأول، 2022.
13. خليفة الحاج، التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول "التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية"، جامعة وهران، الجزائر، 2012.

الملاحق

SARL SOUF SEMOULE 2019

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2018
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou negative				
Immobilisations incorporellesX	66,000.00		66,000.00	
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments	78,014,559.53	20,637,377.48	57,377,182.06	32,136,630.86
Autres immobilisations corporelles	641,998,392.67	437,988,083.52	204,010,309.15	180,826,055.56
Immobilisations en concession	2,925,000.00		2,925,000.00	2,925,000.00
Immobilisations encours	31,507,868.38		31,507,868.38	137,195,894.69
Immobilisations financiers				
Titres mis en equivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilizes				
Prêts et autres actifs financiers non courants	142,260,900.46		142,260,900.46	133,010,900.46
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	896,772,721.03	458,625,461.00	438,147,260.04	486,094,481.56
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	38,549,433.65	4,707,429.78	33,842,003.88	5,797,147.93
Créances et emplois assimilés				
Clients	44,846,076.79		44,846,076.79	38,157,113.23
Autres débiteurs	1,153,498.20		1,153,498.20	1,074,836.47
Impôts et assimilés	15,774,769.64		15,774,769.64	16,513,088.22
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	74,453,614.74		74,453,614.74	126,168,719.38
TOTAL ACTIF COURANT	174,777,393.01	4,707,429.78	170,069,963.24	187,710,905.23
TOTAL GENERAL ACTIF	1,071,550,114.04	463,332,890.77	608,217,223.27	673,805,386.79

BILAN (PASSIF)			
LIBELLE	NOTE	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		225.000.000.00	225.000.000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		55.889.589.69	24.574.621.89
Ecart de réévaluationx			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		6.614.009.37	37.158.786.24
Autres capitaux propres - Report à nouveau		9.429.452.93	3.585.634.49
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		296.933.051.99	290.319.042.62
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financiers		105.412.012.90	98.041.050.43
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		105.412.012.90	98.041.050.43
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		176.122.885.81	240.770.324.96
Impôts		2.062.753.91	1.830.942.88
Autres dettes		27.686.268.67	25.786.823.30
Trésorerie passif		250.00	17.057.202.62
TOTAL III		205.872.158.39	285.445.293.75
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		608.217.223.27	673.805.386.79

COMPTE DE RESULTAT/NATURE			
LIBELLE	NOTE	2019	2018
Ventes et produits annexes		652,249,950.63	672,070,326.25
Variation stocks produits finis et en cours		-943,024.47	-4,612,777.50
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		30,436,950.38	37,399,955.90
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		681,743,876.55	704,857,504.65
Achats consommés		-564,018,715.68	-565,615,624.50
Services extérieurs et autres consommations		-5,899,056.19	-5,659,871.74
II-CONSUMMATION DE L'EXERCICE		-569,917,771.87	-571,275,496.24
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		111,826,104.68	133,582,008.42
Charges de personnel		-9,593,890.60	-8,744,117.28
Impôts, taxes et versements assimilés		-11,896,032.70	-13,389,439.72
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		90,336,181.38	111,448,451.42
Autres produits opérationnels		2,198,200.96	1,062,881.90
Autres charges opérationnelles		-206,674.98	-253,394.47
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-75,892,292.32	-69,363,650.33
Reprise sur pertes de valeur et provisions			4,707,429.75
V- RESULTAT OPERATIONNEL		16,435,415.05	47,601,718.27
Produits financiers		162,684.57	683,218.06
Charges financières		-8,726,697.16	-8,524,993.62
VI-RESULTAT FINANCIER		-8,564,012.60	-7,841,775.56
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		7,871,402.45	39,759,942.71
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-1,257,393.08	-2,601,156.47
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		684,104,762.07	711,311,034.36
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-677,490,752.70	-674,152,248.12
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		6,614,009.37	37,158,786.24
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		6,614,009.37	37,158,786.24

SARL SOUF SEMOULE 2020

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2019
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporellesX		66,000.00		66,000.00	66,000.00
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		78,848,202.88	27,129,528.11	51,718,674.77	57,377,182.06
Autres immobilisations corporelles		662,353,201.31	498,907,900.08	163,445,301.23	204,010,309.15
Immobilisations en concession		2,925,000.00		2,925,000.00	2,925,000.00
Immobilisations encours		13,501,766.39		13,501,766.39	31,507,868.38
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		143,110,900.46		143,110,900.46	142,260,900.46
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		900,805,071.03	526,037,428.19	374,767,642.85	438,147,260.04
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		41,346,506.96	4,707,429.78	36,639,077.18	33,842,003.88
Créances et emplois assimilés					
Clients		48,873,227.65		48,873,227.65	44,846,076.79
Autres débiteurs		1,083,883.20		1,083,883.20	1,153,498.20
Impôts et assimilés		15,831,565.13		15,831,565.13	15,774,769.64
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		57,646,400.58		57,646,400.58	74,453,614.74
TOTAL ACTIF COURANT		164,781,583.51	4,707,429.78	160,074,153.73	170,069,963.24
TOTAL GENERAL ACTIF		1,065,586,654.54	530,744,857.96	534,841,796.58	608,217,223.27

SARL SOUF SEMOULE

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		225,000,000.00	225,000,000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		61,511,497.14	55,889,589.69
Ecart de réévaluationx			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		20,531,568.16	6,614,009.37
Autres capitaux propres - Report à nouveau		3,855,635.00	9,429,452.93
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		310,898,700.30	296,933,051.99
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		93,955,284.32	105,412,012.90
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		93,955,284.32	105,412,012.90
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		91,161,500.60	176,122,885.81
Impôts		4,234,603.34	2,062,753.91
Autres dettes		34,591,458.03	27,686,268.67
Trésorerie passif		250.00	250.00
TOTAL III		129,987,811.96	205,872,158.39
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		534,841,796.58	608,217,223.27

SARL SOUF SEMOULE

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2020	2019
Ventes et produits annexes		649,692,685.60	652,249,950.63
Variation stocks produits finis et en cours		-1,502,704.56	-943,024.47
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		33,420,267.75	30,436,950.38
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		681,610,248.79	681,743,876.55
Achats consommés		-558,912,143.43	-564,018,715.68
Services extérieurs et autres consommations		-8,312,386.91	-5,899,056.19
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-567,224,530.34	-569,917,771.87
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		114,385,718.46	111,826,104.68
Charges de personnel		-12,508,096.15	-9,593,890.60
Impôts, taxes et versements assimilés		-8,572,904.62	-11,896,032.70
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		93,304,717.69	90,336,181.38
Autres produits opérationnels			2,198,200.96
Autres charges opérationnelles		-4,682.71	-206,674.98
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-67,411,967.19	-75,892,292.32
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		25,888,067.79	16,435,415.05
Produits financiers		62.40	162,684.57
Charges financières		-1,486,456.60	-8,726,697.16
VI-RESULTAT FINANCIER		-1,486,394.20	-8,564,012.60
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		24,401,673.59	7,871,402.45
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-3,870,105.43	-1,257,393.08
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		681,610,311.19	684,104,762.07
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-661,078,743.03	-677,490,752.70
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		20,531,568.16	6,614,009.37
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		20,531,568.16	6,614,009.37

SARL SOUF SEMOULE 2021

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2020
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporellesX		66,000.00		66,000.00	66,000.00
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		78,848,202.88	33,621,678.75	45,226,524.14	51,718,674.77
Autres immobilisations corporelles		663,330,861.61	565,250,303.85	98,080,557.76	163,445,301.23
Immobilisations en concession		2,925,000.00		2,925,000.00	2,925,000.00
Immobilisations encours		13,796,148.89		13,796,148.89	13,501,766.39
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		143,110,900.46		143,110,900.46	143,110,900.46
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		902,077,113.84	598,871,982.60	303,205,131.24	374,767,642.85
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		48,360,829.63	4,707,429.78	43,653,399.86	36,639,077.18
Créances et emplois assimilés					
Clients		102,333,275.44		102,333,275.44	48,873,227.65
Autres débiteurs		1,083,883.20		1,083,883.20	1,083,883.20
Impôts et assimilés		278,628.08		278,628.08	15,831,565.13
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		104,342,893.81		104,342,893.81	57,646,400.58
TOTAL ACTIF COURANT		256,399,510.15	4,707,429.78	251,692,080.37	160,074,153.73
TOTAL GENERAL ACTIF		1,158,476,623.98	603,579,412.37	554,897,211.61	534,841,796.58

SARL SOUF SEMOULE 2021

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		225,000,000.00	225,000,000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		78,963,329.94	61,511,497.14
Ecart de réévaluationx			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		28,707,560.15	20,531,568.16
Autres capitaux propres - Report à nouveau		3,855,635.00	3,855,635.00
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		336,526,525.09	310,898,700.30
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		91,697,905.81	93,955,284.32
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		91,697,905.81	93,955,284.32
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		84,379,455.33	91,161,500.60
Impôts		5,146,524.86	4,234,603.34
Autres dettes		37,146,800.53	34,591,458.03
Trésorerie passif			250.00
TOTAL III		126,672,780.72	129,987,811.96
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		554,897,211.61	534,841,796.58

SARL SOUF SEMOULE

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2021	2020
Ventes et produits annexes		709,961,921.70	649,692,685.60
Variation stocks produits finis et en cours		-76,622.11	-1,502,704.56
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		371,600.90	33,420,267.75
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		710,256,900.49	681,610,248.79
Achats consommés		-559,333,611.32	-558,912,143.43
Services extérieurs et autres consommations		-3,937,779.50	-8,312,386.91
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-563,271,390.81	-567,224,530.34
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		146,985,509.68	114,385,718.46
Charges de personnel		-12,717,568.45	-12,508,096.15
Impôts, taxes et versements assimilés		-10,690,808.92	-8,572,904.62
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		123,577,132.32	93,304,717.69
Autres produits opérationnels		275,772.42	
Autres charges opérationnelles		-15,555,916.06	-4,682.71
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-72,834,554.41	-67,411,967.19
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		35,462,434.27	25,888,067.79
Produits financiers		897.92	62.40
Charges financières		-1,344,530.02	-1,486,456.60
VI-RESULTAT FINANCIER		-1,343,632.10	-1,486,394.20
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		34,118,802.17	24,401,673.59
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-5,411,242.02	-3,870,105.43
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		710,533,570.83	681,610,311.19
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-681,826,010.68	-661,078,743.03
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		28,707,560.15	20,531,568.16
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		28,707,560.15	20,531,568.16